وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي- سي الحواس- بريكة

معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

# حركة الضباط الأحرار ومشروع بناء الدولة المصرية المعاصرة 1952-1970م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

❖ شمول هند

❖ صديقي قمر

إشراف الأستاذ:

د/ تومي الطاهر

اللجنة المناقشة

| الإسم واللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| بلفردي جمال | أستاذ التعليم العالي | رئيسا |
| تومي الطاهر | أستاذ محاضر " ب " | مشرفا ومقررا |
| كريبي خالد | أستاذ محاضر " أ " | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية: 1443/1442هـ - 2022/2021م

بسم الله الرحمن الرحيم
Sidi

# الإهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من لاتكفي الروح فداء لها إلى الحضن الدافئ والقلب الحنون أمي الحبيبة أطال الله عمرها.

إلى التي لاتكفي الكلمات لوصفها والعبارات لشكرها إلى من حملتني وهنا على وهن وسقتني حنانا وبكت لبكائي وفرحت لفرحي وتشوقت لنجاحي إلى سيدة نفسي وتاج راسي " أمي "

إلى من أقف عاجزة أمام جميله وعطائها إلى من تحمل مرارات التعب وقسوة الأيام من أجل تعليم أبنائه إلى من علمني السير والإجتهاد " والدي العزيز " أقول لك شكرا جزيلا حفظك الله وأطال في عمرك.

.....إلى من عاشوا معي تحت سقف واحد:إخوتي....كل بإسمه خاصة آخر العنقود تميم .

....إلى خالاتي وعماتي وبناتهم .....إلى جدي وجدتي ....

...إلى صديقاتي العزيزات وإلى صديقتي الغالية وشريكتي في البحث والمشوار الجامعي " قمر"

إلى كل من تحملهم ذاكرتي ولم تتسع لهم مذكرتي

هند

# الإهداء:

أهدي ثمرة عملي هذا إلى النور الذي أضاء دربي وجعل السعادة والحب رمزا يحمله قلبي،

إلى القلبين الكبيرين اللذان لايعرفان إلا الحب والعطاء واللذان لهما الفضل لما أنا عليه

الأن أمي الغالية وأبي العزيز أطال الله عمرهما

كما أهدي هذا العمل إلى من كانوا ولازالوا سندالي في الحياة:إخوتي وأختي وأولادهم

وإلى كل الأهل والأقارب والجيران بدون استثناء

وإلى أعز رفيقاتي رفيقة دربي وعمري التي شاركتني هذا العمل

"هند"

وإلى كل من رزقني الله معهم الرفقة والصحبة رفيقاتي وصديقاتي

إلى كل من كان عونا وسندا بعد الله.

قمر

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم والصلاة والسلام على معلم البشر وعلى آله وصحبه ومن ولاه.

إن الشكر أولا وقبل كل شيء لله رب العالمين

الذي خلق وهدى وأنعم علينا نعما كثيرة لانكاد نحصيها فله الحمد وله الشكر حمدا كثيرا.

أما بعد يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا في تذليل ما واجهتنا من صعوبات. وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في تشجيعنا ونصحنا ومساعدتنا ولو بكلمة طيبة.

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ تومي الطاهر وتفضله بقبول الإشراف على هذا العمل

كما لايفوتنا أن نتوجه بكامل شكرنا وتقديرنا إلى أعضاء لجنة المناقشة

# مقدمة

## مقدمة

تعد حركة الضباط الأحرار سنة 1952م، في مصر من الحركات العربية المهمة ضد فساد الحكم والإستعمار البريطاني والتي كان لها الأثر الكبير في الساحة العربية بصورة عامة وفي مصر خاصة، حيث كانت النتيجة الحتمية للفساد الذي تفاقم في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين وللسياسة العقيمة التي كانت تزاول في البلاد أثناء تلك الحقبة، في مختلف المجالات والتي كان سببها نظام الملك فاروق الذي عرف بتواطئه مع بريطانيا واهماله لشعبه الذي عانى جميع أنواع البؤس والحرمان، ومازاد الأمر سوءا هي هي صفقة الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين 1948م، والتي راح ضحيتها العديد من جنود الجيش المصري مما أثار سخط بعض الضباط عليه، ومنه كان لابد من وجود قوى سياسية فاعلة تؤثر على الساحة في الشارع المصري تعمل ضد الحكم الملكي الفاسد والإستعمار البريطاني الظالم ومنه استنادا لما سبق ذكره كان من الطبيعي أن تولد زتنظيم الضباط الأحرار وهو في الأساس مجموعة من الضباط ينتمون لمختلف الأسلحة بالجيش المصري.

## الإشكالية:

في ظل ماعاشته مصر من أوضاع متدهورة تحت حكم الملك فاروق، جعل بعض الأطراف الوطنية تعمل على تغييره، فقامت حركة الضباط الأحرار في 23 جويلية 1952م ومنه :

إلى أي مدى ساهمت حركة الضباط الأحرار في بناء الدولة المصرية المعاصرة ؟

## أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع الموسوم (حركة الضباط الأحرار ومشروع بناء الدولة المصرية 1952. 1970م) بتناول الفترة المحددة والهامة من تاريخ مصر المعاصر التي تميزت بعدة تحولات سياسية على الصعيد الداخلي والخارجي، وتأثر الشعوب العربية وغير العربية بها من حيث الأفكار لأن هذه الحقبة بالغة الأهمية والخطورة، كانت هذه الأخيرة من أجل العمل على الإستقلال والوحدة العربية والتقدم الاجتماعي .

التعرف على الأعضاء الذين قاموا بهذه الحركة.

معرفة حقيقة وطبيعة قيام ثورة 23 جويلية 1952م لأ، هذه الثورة لازالت تمثل تيارا فاعلا في الحياة السياسية والفكرية في مصر والبلدان العربية الأخرى.

## دوافع اختيار الموضوع:

هناك دوافع عديدة جعلنا نقوم بإختيارهذا الموضوع ويمكن تصنيفها إلى نوعين:

- الدوافع الذاتية:

الرغبة في التطلع على تاريخ المشرق العربي المعاصر.

الاهتمام الكبير الذي نالته هذه الحركة الذي يبعث في النفس روح التحدي للبحث في طيات هذا الموضوع والتعمق فيه أكثر.

حب التطلع والبحث عن ثنايا وخغايا هذا الموضوع واستقرار جزئياته.

- الدوافع الموضوعية

التعرف على حالة مصر قبيل وبعد ثورة 23 جويلية 1952م.

أهمية هذه الحركة كونها تعتبر نقطة تحول في مسار تاريخ مصر المعاصر.

الوقوف على أهم أسباب قيام ثورة 23 جويلية 1952م ونتائجها.

**المنهج المتبع:**

ولمعالجة هذا الموضوع اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي وقد اعتمدناه في رصد الأحداث التاريخية وترتيبها، كما وصف لنا أحداث الثورة في مصر قي الفترة الممتدة من 1952 إلى 1970م حسب تسلسلها الزماني والمكاني ومن أجل الوصول إلى معرفة العوامل التي أدت لقيام الثورة وأهم النتائج التي ترتبت عنها.

**الخطة المتبعة:**

عملنا على تقسيم موضوعنا المعنون " حركة الضباط الأحرار ومشروع بناء الدولة المصرية من 1952م .1970م" إلى مقدمة وثلاث فصول مقسمة إلى ثلاث مباحث وخاتمة، وقد تناولنا في الفصل التمهدي الأوضاع العامة في مصر قبيل نشوب الثورة 23 جويلية 1852م وقسمناها إلى أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية.

وجاء الفصل الأول بعنوان أحداث حركة 23 جويلية 1952م، حيث تضمن تنظيم الضباط الأحرار بداية بالملامح الأولى لتشكيله وتكوينه ثم تأسيس لجنة الضباط الأحرار كما عرفنا ببعض أهم قادة هذه الحركة، ثم تطرقنا إلى الأسباب السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية للقيام بثورة جويلية 1952م، مما أدى بالضباط الأخرار لعقد اجتماع ووضع خطة للتحرك لتنفيذ حركتهم وهذا ماتناولناه في مجريات حركة 23 جويلية 1952م.

أما الفصل الثاني فقد حاولنا تقييم حركة 23 جويلية من خلال الإنجازات التي سطرتها في مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والعسكرية وأيضا الاجتماعية التي أثرت بدرها على الجانب الثقافي.

وأنهينا هذه الدراسة بخاتمة تتضمن النتائج المستخلصة وطعمناها بملاحق وقائمة المصادر والمراجع بالإضافة إلى الفهارس.

**المصادر والمراجع:**

ولإثراء هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع كان من أهمها:

كتاب مقدمات ثورة 23 يوليو لغبد الرحمان الرافعي حيث احتوى كتابه على زخم كبير من المعلومات من خلا ادراجه جميع المجالات الخاصة بالموضوع سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا، إضافة إلى كتابه ثورة 23 يوليو سنة 1952 م تاريخنا القومي من سبع سنوات 1952م . 1970م، حيث اعتبر عبد الرحمان الرافعي من أهم المؤرخين المصريين في التاريخ المصري، كما أنه عايش الحدث ونقل العديد من المؤرخين المصريين منه، كذلك سهولة اللغة التي كتب بها.

كتاب ثورة 23 يوليو لأحمد حمروش الذي عاش الحدث التاريخي إلا أنه عرض الأحداث بطريقة معقدة يصعب فهمها، أفادنا هذا الكتاب في معرفة مجريات حركة 23 جويلية 1952م

إضافة إلى بعض مذكرات الضباط الأحرار منها مذكرات عبد اللطيف البغدادي وأنور السادات وجمال عبد الناصر ومحمد نجيب وخالد محي الدين.

ومن المراجع كتاب تاريخ مصر لشوقي الجمل وعبد الرزاق إبراهيم، فقد اعتمدناه كثيرا في موضوعنا حيث عرض الأحداث بطريقة بسيطة بعيدة عن التعقيد ولكن توجد به مشكلة واحدة وهي

الإختصار، كذلك كتاب دراسات في تاريخ مصر والسودان لمحمد محمود السروجي، كما استخدمنا مجموعة من الموسوعات والمجلات مثل موسوعة السياسة لغبد الوهاب الكيالي.

**الصعوبات :**

ومن الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذا البحث:

صعوبة ضبط الخطة نظرا لتداخل عناصر الموضوع وتشلبكها.

تكرار المادة العلمية في جل المصادر والمراجع.

صعوبة التوصل إلى وثائق الأرشفية تعمل على إثراء البحث أكثر.

جل الكتب موجودة إلكترونيا وبالرغم من ذلك تمكنا من اللجوء إلى المواقع للحصول على أهم المصادر

# الفصل التمهيدي

# الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة لمصر قبيل ثورة 1952*

## المبحث الأول:الأوضاع السياسية

### 1) معاهدة سنة 1936م:

في 13فيفري1936م صدر مرسوم ملكي بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة وتحالفها مع بريطانيا وكانت هذه الهيئة البريطانية برئاسة مصطفى النحاس[1] بينما تألفت الهيئة البريطانية برئاسة السير مايز لاميسون وجرت هذه المحادثات بين الطرفين بقصر الزعفران وإنتهى الأمر بالتوقيع على هذه المعاهدة في 26أوت بوزارة الخارجية البريطانية بلندن.[2]

ومن أهم النقاط التي نصت عليه هذه المعاهدة:

1. تحالف بين الطرفين المتعاقدين لتوطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما.
2. إعتراف بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة.
3. تتعهد بريطانيا بإدخال الحكومة المصرية لدخول عصبة الأم.

[1] – مصطفى النحاس باشا: سياسي مصري ، ولد سنة 1876م،زعيم حزب الوفد المصري، وقائد الحركة الوطنية الديمقراطية طوال الربع الثاني من القرن العشرين، تعلم بالقاهرة وتخرج بالحقوق وعمل محاميا بالمنصورة ثم عين قاضيا في 1904م. ينظر؛ عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج6،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، لبنان، ص222.

[2]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص ص 303–304.

4. إستمرار هذه المعاهدة لمدة عشرين عاماعلى أنه يمكن بعد عشر سنوات برضاء الطرفينالدخول في مفاوضا لتعديل المعاهدة.[1]

نعت مصطفى النحاس هذه المعاهدة وصفها هذه المعاهدة بأنها وثيقة الشرف والإستقلال لكنها لم تكن كذلك فقد كان في بنودها إيجابيات وسلبيات تخدم وتضر مصالح مصريين.[2]

. أعلنت حكومة حزب الوفد في مصر إلغاء معاهدة سنة 1936،في أكتوبر سنة 1951م، لكن بريطانيا لم تعترف بهذا الإجراء الذي إتخذ من جانب واحد.[3]

**2) فساد الحكم:**

. سياسة الملك فاروق[4] 1937-1952م:

كان أحمد فؤاد الأول ملكا لمصر بعد تغير شكلها من سلسلة مصر إلى المملكة المصرية إلى المملكة المصرية وهو أول ملك لمصر في مارس 1922م، لكن بعدما توفي الملك أحمد فؤاد أصبح ولي العهد فاروق ملكا بعده سنة 1936م.[5]

---

[1]- شوقي الجمل ،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم:تاريخ مصر المعاصر، الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة ، 1997 ،ص ص 52- 53.

[2]- أحمد حمروش: ثورة يوليو،ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1992م، ص305.

[3]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق، ص305.

[4]- الملك فاروق: (19201956م):أخر ملوك مصر، ولد عام 1920م،ملك مصر والسودان (19371952)ابن فؤاد الأول وخلفه، تعلم على ايدي أساتذة مصريين ثم أرسله ابوه الى إنجلترا، كان كثير الخلاف مع الوفد المصري بزعامة مصصطفى النحاس، وفي 23جويلية 1952م قام الجيش المصري بثورة أطاحت بفاروق وغادر البلاد. ينظر؛ حسن محمد نصار، الموسوعة العربية المسيرة، ط 3، مج1، شركة أبناء شريف النصاري للنشر والتوزيع، لبنان، 2009، ص2349.

[5]- ناصر الانصاري، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1993م، ص253.

ولد الملك فاروق في 11فيفيري 1920م، وهو يكون إبن الملك أحمد فؤاد[1]، كان الملك فاروق مريض عقلي لإصابته بمرض الإلتهاب السحائي (الحمى الشوكية) وهو في التاسعة من عمره، وهذه الرواية كشف عنها لأول مرة مرتضى المراغي في مذكراته عنوانها ب: غرائب من عهد فاروق، لازمه هذا المرض طوال حياته وجعلته أهوج التصرف ومشتتا في تفكيره وقراراته.[2]

منذ تولي الملك فاروق الحكم بدأت مصر تدخل في دوامة من المشاكل والإضطرابات فقد إنتشرت الرشوة ودعم الفساد، وأصبحت المناصب تشترى بالمال كما أصبح الملك لايحترم الدستور ولا يأبه للقانون، فقد كان يقتل ويشتري الذمم ويبيع الرتب والأوسمة وقام بمنح مائة الأفدنة من الأراضي للأسرة الحاكمة ورجال القصر، كما وقع عليه الاتهام في قضية الأسلحة الفاسدة للجيش المصري في حرب فلسطين 1948م.[3]

فقد تعددت الوزارات التي حكمت مصر في هذه الفترة وادي الى إضطراب الأمور وترتب على قصر فترة حكم تلك الوزارات عجزها عن إنجاز أي مشروع إصلاحي، كما حرصت على خدمة مصالح أنصارها قبل أن تترك كراسي الحكم.[4]

### 3) حرب فلسطين 1948م:

كانت حرب فلسطين قد فرضت على الحكومة المصرية في وقت لم تكن فيه البلاد على إستعداد لخوض حرب حقيقية ضد العصابات الصهيونية نظرا لضعفها الخارجي، فلم يكن لها

---

[1]– عبد الرحمان الرافعي: مقدمات ثورة يوليو23يوليو سنة 1952، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر،1987،ص176.

[2]– أحمد عوف، أحوال مصر من عصر الى عصر، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص ص 159،160.

[3]– شوقي الجمل: المرجع السابق، ص66.

[4]– نفسه،ص59.

أصدقاء تعتمد على تأييدهم، كما لم يكن لديها الاستعداد السياسي والعسكري لخوض غمار تلك الحرب، وكانت مصر تفتقر الى السلاح إفتقارا شديدا لكن رغم ذلك وافقت الحكومة والبرلمان على الإشتراك في هذه الحرب[1]. كانت حرب فلسطين من البواعث للقيام الثورة ومقدماتها بالرغم من أن الكثريين يرونها خطأ وضررا،لما شاهده الضباط فيها من جنايات وخيانات في تسليح الجيش تزويده بالذخائر والأسلحة الفاسدة، وما حققوه من أن بطانة فاروق وفاروق ذاته قد تاجروا في هذه الصفقات الحرام، كل ذلك قد ملأ قلوبهم سخطا على هذا الفساد الذي عرض الجيش والوطن للكوارث، وكانت هذه من المأسي والأسباب التي دفعتهم إلى الثورة.[2]

الجيش المصري لم يدخل في الحرب ليس فقط بسلاح وذخيرة غير كافية وليس بسلاح فاسد أيضا، وأنه لم يقم بأي مناورة للتدريب العملي طوال سنتين أو ثلاث سنوات قبل حرب فلسطين1948م، ونقص الذخيرة أدى بالوحدات إلى القيام بعمليات ضرب نار للتدريب مرة واحدة في العام، وهو بكل المعايير كانت مجرد سنار لفساد النظام بأكمله.[3]

إذا فقد دخلت مصر مع الدول العربية في هذه الحرب دون أن تكون قد استعدت لها استعداد كاملا من أغلب النواحي العسكرية .

### 4) مذبحة الإسماعيلية 25جانفي 1952:

لم تقبل بريطانيا بما أعلنته الحكومة المصرية في مايتعلق إلغاء معاهدة 1936م وأدى ذلك لإصطدام بين المصريين والقوات البريطانية المرابطة في منطقة القتال وفي 25جانفي 1952م

[1]– محمد السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان، ط1، دار العلم، الإسكندرية، مصر1998م، ص212.
[2]– عبد الرحمان الرافعي: المصدر السابق، ص160.
[3]– خالد محيي الدين: الان أتكلم،ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر،1992م،ص75.

وقعت مذبحة في الإسماعيلية، فقد هددت القوات الإنجليزية المدنية وهاجمت مبنى المحافظة، وصدرت الأوامر من الحكومة المصرية لقوات الشرطة بالمنطقة المسلحة بالبنادق للتصدي للقوات البريطانية المهاجمة بمدافعها، كما إشترك الأهالي مع قوات البوليس في التصدي للقوات المجابهة، وترتب عن كل ذلك إستشهاد خمسيين من رجال البوليس وعدد من الأهالي في هذا الإصطدام.[1]

كانت النتيجة معروفة سلفا، إذ لم يكن من المنطق أن تهزم قوات بلوكات النظام المسلحة بالبنادق، قوات الإنجليز التي كانت تبلغ سبعة ألاف جندي مسلحين بالدبابات الثقيلة أو المصفحات والسيارات والمدافع، أما قوات البوليس لم تكن تزيد على ثمانمائة جندي، لكن مع ذلك أبدى جنود البوليس شجاعة جعلتهم مضرب الأمثال في البطولة والتضحية، ولم يتوقفوا على إطلاق النار حتى نفذت آخر طلقة لديهم، بعد أن استمرت المعركة ساعتين، وعندئذ اقتحمت الدبابات البريطانية الثكنات وأسرت من بقي حيا من رجال البوليس[2] في هذه المعركة الدموية الرهيبة سقط فيها خمسين شهيدا من جنود البوليس وثمانين جريحا وأسر الإنجليز من بقي حيا من رجال البوليس وضباطهم.[3] على الأغلب استخذام بريطانيا إلى هذا العمل يعد تحرشا قصد به الإهانة وإثبات العجز الدولة المصرية وكان موقفا ليس له بديل، إذ وضعت بريطانيا الحكومة المصرية بين خيارين، أما تعلن الإستسلام والتراجع فتسقط هيبتها، وإن كانت مقاومتها بائسة، وبالتالي إذا كان الحصار والضرب إنصب عسكريا على الإسماعيلية، فقد إنصب سياسيا على وزارة

[1]– شوقي الجمل: المرجع السابق،ص62.

[2]– عبد الرحمان الرافعي: المصدر السابق، ص97.

[3]– ناصر الأنصاري: المرجع السابق، ص237.

الوفد في القاهرة، وفي هذه المعركة سجلت الشرطة المصرية صفحة من صفحات البسالة الخالدة وتركت أثرا لا ينسى من الكراهية ضد المستعمر البريطاني.[1]

### 5) حريق القاهرة 26 جانفي 1952م:

في اليوم التالي من مذبحة الإسماعيلية في 25جانفي ،التي قام رجال الشرطة في القاهرة بالإنضمام في المظاهرات، وقد بدأت المظاهرات بالتحرك بلوك النظام من العباسية إلى الجيزة ليبدأ مع الجماهير مظاهرتهم من الجامعة وترك رجال الشرطة مراكز عملهم ومهامهم، وتركوا السلطة والنظام[2].

وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى أعمال شغب، حيث سبب حريق القاهرة الذي أتى على المناطق المتعددة منها الأوبرا والعدد من دور السينما الكبرى والمحلات، خاصة المملوكة للأجانب، ولم تستطع الحكومة وقف موجة التخريب، وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية[3]ونزول قوات الجيش للشوارع، وإستغل القصر هذه الفرصة لإقالة الوزارة الوفدية[4]، بحيث احترق حوالي 300 متجر، 30 إدارة ومكاتب لشركات كبرى، 17 مكاتب اعمال وشقق للسكن، 13 فندقا من الفنادق الكبرى، 40 دورا للسينما منها سينما راديو وسينما ديانا، 10 متاجر للسلاح،16 ناديا منها نادي رمسيس ونادي

---

[1]– مازن مهدي، عبد الرحمان الشمري:موقف الطلبة المصريين من حريق القاهرة عام 1952م، مجلة الأستاذ، مج1، عدد205، إشراف: حسين علي عبد الحسين، 2013م،ص495.

[2]– طارق البشيري: الحركة السياسية في مصر1945.1953م، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص603.

[3]– الأحكام العرفية: هي عبارة عن لوائح استثنائية تلجأ إليها السلطة التنفيذية تحت ظروف حالة الطوارئ، اذ يسمح لها بعرقلة بعض أحكام الدستور حتى تستطيع تجنب بعض الأخطاء التي تتعرض لها البلاد، كنشوب ثورة داخلية او وقوع غزو خارجي، وفي هذا الوضع تطبق السلطة التنفيذية مايعرف بقانون الطوارئ الذي يمنحها سلطات واسعة واستثنائية . ينظر؛ عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص 87.

[4]– شوقي الجمل: المرجع السابق، ص62.

دار العلوم.[1]وأسفرت الحرائق كذلك عن مقتل 26 شخصا وإصابة عدد أخر بعاهات مستديمة بلغ مايقارب552 فردا، والملاحظ أن تلك الإحداث قد جرت بالهجوم على الشركات والمؤسسات والممتلكات البريطانية.[2]

**6) تعاقب الوزارات:**

شهدت مصر بعد حريق القاهرة، أي منذ 27جانفي سنة1952إلى 22جويلية 1952م، تعاقب على البلاد أربع وزارات وهي:

1. وزارة علي ماهر من 28جانفي إلى 1مارس1952م.
2. وزارة أحمد نجيب الهلالي من 1مارس الى28جوان1952م.
3. وزارة حسين سري من2جويلية إلى 20جويلية1952م.
4. وزارة الهلال الثانية(من22جويلية الى23جويلية1952م وهذه الوزارة لم تدم في الحكم سوى ساعات، وكتتت هي رابعة وزارة تؤلف منذ حريق القاهرة أي في مدة لا تتعدى ستة أشهر فقط، وكان ذلك الأمر ابلغ وأوضح صورة لعدم استقرار الحكم وللفوضى التي عمت البلاد وقتئذ.[3]

تناوب في هذه الفترة على حكم مصر أربع وزارات في ظرف ستة أشهر، وهذا يثبت مدى ماتعانيه البلاد من حالة عدم إستقرار سياسي وإقتصادي وفشلت هذه الحكومات الضعيفة التي كانت تستند في وجودها على مساندة الملك فحسب، ولا سيما أمام إصرار بريطانيا التام في البقاء في مصر

[1]– عبد الرحمان الرافعي:المصدر السابق، ص122.

[2]– مازن مهدي: عبد الرحمان الشمري:المرجع السابق،ص497.

[3]– وفيق فهمي: قضية الجلاء ( ثورة23يوليو1952)، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ص 105،104.

والتمسك بمعاهدة 1936م[1]، وأدى قصر فترة حكم تلك الوزارات إلى عجزها وفشلها عن إنجاز أي مشروع إصلاحي ، كما حرصت تلك الوزارات على خدمة ومعاونة مصالح أنصارها قبل أن تترك كراسي الحكم.[2]

كانت أول وزارة هي وزارة نجيب الهلالي الأولى، لتبدأ عملها بتعطيل الحياة النيابية في مصر، وإيقاف العمل بدستور سنة 1922م بصفة مؤقتة وإن كان هذا الدستور قد سقط من الناحية الفعلية.[3]

## المبحث الثاني:الأوضاع الاقتصادية

شهد الإقتصاد المصري إضطرابا وتدهورا في جميع قطاعاته الزراعية والصناعية والتجارية. فقد كانت الهيمنة على المقدرات الاقتصادية في مصر لكبار ملاك الأرض المصريين وللمصالح الأجنبية المسيطرة على مؤسسات المال والتجارة من بنوك وشركات[4]. وقد كان قطاع الزراعة يعتبر من أكثر القطاعات التي أثرت على الهيكل الإقتصادي المصري بأكمله، ولعل أبرز معالمه هو التركيز الشديد في ملكية الأرض الزراعية، فقد كان نظام الملكية في مصر نموذجا لسوء توزيع الأرض[5]، حيث كانت ثلث الأراضي الزراعية في يد 5%من الملاك الزراعيين، مقابل أحد عشر

---

[1]– محمد محمود السروجي:المرجع السابق، ص221.

[2]– شوقي الجمل: المرجع السابق، ص59.

[3]– محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص221.

[4]– طارق البشيري: الديمقراطية ونظام 23يوليو1952– 1970، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1987،ص24.

[5]– خيري أبو العزايم فرجاني: ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، د.ط، د.م،د.ت، ص45.

مليونا من الفلاحين المعدمين، وإرتفعت إيرادات الأرض إرتفاعا فاحشا وإنخفض أجر العمل الزراعي إنخفاضا مبخسا.[1]

علاوة على ذلك الزيادة في الإيجارات وإرتفاع أسعار الحاجيات خلال فترة الحرب العالمية الثانية قد أضرت بالفلاحين ضررا كبيرا، أيضا ارتفع عدد أصحاب الملايين في مصر سنتي 1940و1944 من 50 الى 400 مليون، وازدياد الودائع في البنوك خلال السنوات الثلاث الأولى من تلك الفترة من45 الى 120 مليون جنيه، إلا أنه لم يصاحبه ارتفاع في أجور العمال خاصة أجور الفلاحين ورواتب الموظفين.[2]

وقد كانت الحرب العالمية الثانية تصب في صالح طبقة الملاك الزراعيين، الذين عملوا على التعاون مع بريطانيا في تسيير أمور مصر، كما استطاعوا السيطرة على النظام الحزبي وعلى المجالس التشريعية والتنفيذية في الإستيلاء على أراضي الدولة بأثمان زهيدة ليضموها الى ممتلكاتهم بدلا من أن توزع تلك الأرض على صغار الملاك الزراعيين، لتبلغ الأزمة الزراعية ذروتها بداية الخمسينيات، حيث كانت الظروف التي يعيشها المعدمين من صغار الفلاحين لاتطاق خاصة مع تناقص فرص العمل المتاحة في القطاع الصناعي.[3]

أما في ميدان الصناعة، فقد عرقل الإنجليز التقدم الصناعي في مصر لتظل مصر دولة منتجة للقطن اللازم لمصانعها، وسوقا مستهلكة للسلع الإنجليزية[4]، فقد كان التطور الصناعي ضعيفا بطيئا، حيث لم تزد نسبة العاملين بالصناعة عن 11 % من القوى العاملة، ولم يساهم في

---

[1]– طارق البشيري، الديمقراطية والنظام 23يوليو، المرجع السابق، ص24.

[2]– محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص205.

[3]– خيري أبو العزايم فرجاني: المرجع السابق، ص47.

[4]– محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص ص 207،208.

زيادة الدخل القومي عن10% فقد قامت الصناعة على الإستهلاكيات أساسا، منسوجات وغذائيات وعانت من الإنخفاض النسبي في رؤوس الأموال، إذ كان جل الفائض الإقتصادي يذهب للخارج أو في إستهلاك الرفهيات. وإلى جانب ذلك لم تستطع الرأسمالية المصرية إحراز النمو الاقتصادي، وسن النظم التي تؤدي بالفائض الاقتصادي الزراعي إلى المساهمة في تمويل الصناعة أو حتى رفع الإنتاجية بما يفيد نمو الصناعة.[1]

كما عانت الصناعة من مظاهر الإحتكار المدعم من الحكومة، الموجود في شركات السكر و الدخان والملاحة والطيران، إضافة الى ذلك كان قليل من الشركات الكبرى في صناعات الإسمنت والمشروبات والغزل والنسيج تستطيع التأثير في الأسعار أو تأليف إنتاجها بنسبة أعلى من المعروض المحلي وراء حاجز عالي من الحماية الجمركية.[2]

وفي عام 1947م شهدت مصر كثرة الإضرابات في صفوف العمال، وكان اكبر هذه الإضرابات هو إضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحطة الكبرى في سبتمبر1947م، وأحدث هزة عنيفة في المجتمع، وإمتدت هذه الإضرابات إلى الموظفين والعمال في الحكومة مثل إضراب رجال الشرطة في عام 1948م.[3]

وهكذا دخل الميزان التيجاري المصري في عجز بلغ عام 1948م نحو 28مليون جنيه كما بلغ 1949 نحو 40 مليونا، وذلك بسبب هيمنة كبار الملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال، إضافة إلى عزوف الممولين الأجانب عن الإستثمار في مصر وذلك بسبب ضعف الحكومة أمام الحركة الشعبية المهددة للنفوذ الإستعماري ومصالحه، زيادة على ذلك نفوذ كبار ملاك الأراضي

[1]– طارق البشيري: الديمقراطية والنظام 23يوليو، المرجع السابق، ص ص 25،26.
[2]– عصمت سيف الدولة: الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، دار المسيرة، بيروت، لبنان، ص65.
[3]– طارق البشيري: الديمقراطية والنظام 23يوليو، المرجع السابق، ص26.

على الحكومة حيث كانوا يعيقون وضع سياسة للإنفاق تكمن من تغيير المشاريع للصناعة وتأمين الطاقة المحركة والتجهيزات الصناعية والزراعية التي تساعدها في زيادة الإنتاج.[1]

ويمكننا القول في الأخير ان تدهور الأوضاع الاقتصادية كان نتيجة سوء الملكية الزراعية التي أحدثت إنخفاض في الإنتاج الصناعي، وقد رافق ذلك كله عجز في الميزان التيجاري.[2]

## المبحث الثالث: الأوضاع الإجتماعية

أسفر عن انتشار الاقطاع وإحتكار أصحاب رؤوس الأموال للمرافق الرئيسية للإنتاج والثروة الاقتصادية إلى بروز طبقتين في المجتمع المصري وهي:

– طبقة تشقى وبالكاد تجد القوت وطبقة تتمتع بثمرات عرق وتعب الطبقة الكادحة التي تمثل الغالبية العظمى من شعب مصر، بينما القلة الدخيلة تزداد ثراء يوما بعد يوم[3] ،ويرجع هذا الإنقسام الطبقي إلى تركز الملكيات الزراعية لصالح نصف بالمائة من مجموع عدد ملاك الأراضي، مع وجود قاعدة عريضة تحوي نحو80%من سكان الريف كانوا من الفلاحين المعدمين، فتسبب ذلك بإتساع الفجوة بين الغنى والفقر، مسببا إستمرار هبوط متوسط الدخل القومي للفرد. فقد كان متوسط أجر الفلاح لا يزيد عن أربعة عشر جنيها في العام، وكانت تلك الأجور المتدنية لا تكفي لسد ما تحتاجه أسرة تتكون من زوجين وأربعة أطفال، أي أن المصريين من الفلاحين والعمال كانوا يعيشون دون الحد الأدنى للمعيشة بمقدار النصف تقريبا[4].

---

[1]– طارق البشيري: الحركة السياسية في مصر1945–1953م، المرجع السابق، ص ص 263،264.

[2]– يوسف محمد عيدان الجبوري: تنظيم الضباط الاحرار في مصر وقيام ثورة23يوليو 1952، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج5، عدد2، أيلول، 2008، ص381.

[3]– شوقي الجمل: المرجع السابق، ص ص66 ،67.

[4]– رؤوف عباس: ثورة يوليو(ايجابياتها وسلبياتها بعد نصف قرن)، دار الهلال، القاهرة،مصر، 2003م، ص18.

ولذا فقد كثرت الشكوى من هذا الظلم الاجتماعي الذي لا مبرر له، والذي يشتد يوما بعد يوم. [1]

فقد شهدت الفترة بين ثورتي 1919و1952م بعضا من مظاهر الرفض الاجتماعي من جانب الطبقات الكادحة، حيث ضغوط الحياة كانت تدفع بهم الى التمرد على واقعهم الاجتماعي البائس في صورة هبات تلقائية غير منظمة، سرعان مايتم سحقها. ولعل الأسباب المؤدية الى فشلهم في تنظيم حركات للدفاع عن مصالحهم لمواجهة كبار الملاك هي افتقارهم الى الخبرات التنظيمية، والى القيادات السياسية الواعية.

ورغم أن العمال أكثر خبرة بأساليب النضال الجماعي، وأكثر قدرة على التنظيم من الفلاحين، فإتخذ الرفض الإجتماعي عندهم مظاهر عديدة من بينها:

_ تنظيم الإضرابات والتجمع والإعتصام بالمصانع.

لكن حركتهم وجهت بمختلف أساليب القمع، بداية بحظر الإجتماعات وإطلاق الرصاص على العمال، وفصلهم من العمل، وتطبيق قانون المشبوهين عليهم (وهو قانون يبيح للشرطة القبض على الأشخاص من دن توجيه اتهام اليهم).[2]

وإزدادت الأوضاع الإجتماعية تأزما في الفترة مابين 1936-1952م بصورة واضحة، حيث شهد المجتمع المصري في هذه المرحلة اختلالا واضحا في بنائه تباينا كبيرا في طبقاته، إذ إزدادا الأغنياء رغم أن عددهم قليل، وإزدياد الفقراء فقرا، وذلك ما سبب غياب العدالة الإجتماعية في المجتمع المصري.

---

[1]- شوقي الجمل: المرجع السابق، ص67.

[2]- رؤوف عباس: المرجع السابق، ص ص 18،19.

وما زاد من حدة الفوارق الاجتماعية في تلك الفترة من تاريخ مصر، أن الأغنياء عملوا على تجميع أكبر قدر من الأراضي الزراعية، وشرائها، مما جعل الملكية الزراعية السبيل الوحيد للادخار.[1]*

[1]– يوسف محمد عيدان الجبوري: المرجع السابق، ص381.

# الفصل الأول

# أحداث حركة 23 جويلية 1952م

المبحث الأول: تنظيم الضباط الأحرار

المبحث الثاني: أسباب حركة23 جويلية 1952م

المبحث الثالث: مجريات حركة 23 جويلية 1952م*

# الفصل الأول : أحداث حركة 23 جويلية 1952

## المبحث الأول :تنظيم الضباط الأحرار:

### 1. ملامح تشكيل الضباط الأحرار:

مع نهاية حرب فلسطين سنة 1948م وهزيمة العرب والجيش المصري، زاد الإحساس لدى المصريين بانتشار الفساد بصور شتى في أجهزة البلاد ، وأدى ذلك إلى شعور ينمو في النفوس للتخلص من هذا الفساد، نما هذا الشعور القومي أيضا داخل الجيش كأحد القطاعات المتأثرة بما يجري في البلاد، وترجم الجيش هذا الشعور إلى كيان منظم أطلق على نفسه«الضباط الأحرار»وكان يتكون من مجموعة صغيرة من الضباط ذوي الرتب الوسطى في الجيش المصري، وفي غضون سنتين استطاع هذا التنظيم من ضم أنصار جدد داخل صفوف الجيش [1].

وما يميز حركة الضباط السياسية، أنها لم تتعلق في بدايتها وفي نموها، بأهداف سياسية أو اجتماعية جديدة، ولا تميزت عن غيرها بما تمايز به الحركات السياسية من أهداف وأساليب، وانما كانت سمتها الجوهرية المميزة ترتبط بأصل وضعها وقيامها بين الضباط وداخل المؤسسة العسكرية، وهي أنها كانت تتمثل في تلبية من شباب مصريين لروح العداء للإستعمار البريطاني واحتلاله لبلادهم.[2]

بدأت مجموعات من الشباب في أواخر الثلاثينات، في لقاء شباب من الضباط في معسكرهم في منقاد سنة 1938م، ومنهم جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي سنة 1940م، وإذ بدأت

[1]– ناصر الأنصاري : المرجع السابق، ص258.

[2]– طارق البشري : الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952م–1970م، المرجع السابق، ص51.

هذه المجموعة من أربعة أو خمسة برتبة الملازم يقيمون في منزل واحد وهذا ماجاء به البغدادي في قوله كنا أصدقاء متألفين والثقة تامة بيننا واتفقوا عل تنظيم سري،.....وكان تنظيما قائما على أساس علاقات الصداقة والثقة »[1]

ويذكر جمال عبد الناصر في قصة الثورة المراحل التي مر بها تشكيل حركة الضباط الأحرار وهي:

المرحلة الأولى: من سنة 1942م إلى 1945م واشتملت على نشر وتوزيع المبادئ الثورية وتقوية الروح الوطنية ورفع مستوى الكفاءة العسكرية، وتعد من أصعب المراحل في عملية التنظيم

المرحلة الثانية: من سنة 1945م إلى 1948م انتقلت الحركة إلى الشكل المنظم ودمجت أعدادا كبيرة لصفوفها من بينالضباط الوطنيين الأحرار المؤمنين بعملية استبدال نظام الحكم .

المرحلة الثالثة: من سنة 1948م إلى 1952م وتعد المرحلة الفاصلة والهامة في تاريخ الحركة فبدأت تنمو وتحدد اتجاهات لتحقيق أهدافها بتغير النظام والقضاء عليه وانهائه على الإستعمار واعوانه[2]

**2. تكوين الضباط الأحرار:**

الضباط الأحرار هي حركة تنظيم حدث في23 جويلية 1952م من طرف مجموعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم«تنظيم الضباط الأحرار» بعد أن كانت تسمى «حركة الجيش » وكانت

[1]– طارق البشري: الديمقراطية ونظام 23يوليو 1952–1970، المرجع السابق، ص52.

[2]– أحمد هاشم جواد: تنظيم الضاط الأحرار في مصر وحركة يوليو 1952م، مجلة جامعة بابل، مج18،عدد(2)، العراق، جوان ،2010م، ص ص536،537.

أعمارهم لا تتجاوز 35 سنة ماعدا البعض منهم مثل محمد ويوسف صديق، وهذا ما يميزها عن باقي الحركات العسكرية، وقد شكلوا لجنة تنفذية لتنتخب جمال عبد الناصر رئيسا لها[1]

تكونت المجموعة الأولى للضباط الأحرار في أوائل الأربيعينات التي تشكل منها فيما بعد تنظيم الضباط الأحرار، كانوا من شباب الصغار الرتب، ومعظمهم ممن أخرجتهم الكلية البحرية في سنة 1936م وما بعدها، وبدأت هذه الدفعات أولى خطواتها في سلم العمل العسكري مع اندلاع الحرب العالمية الثانية في سنة 1939م.[2]

كشفت حركة الضباط عن ماكان يجري من خيانة ورشوة وفساد في إدارة الجيش وتسليحه وتمويله، وتسببت هذه الأعمال على استفزاز الضباط الناقمة على ذلك النظام، تعهدت هذه الجذور فئة من خيرة الضباط، على رأسهم جمال عبد الناصر، فألفوا من بينهم جماعة باسم «الضباط الأحرار » جعلوا هدفهم انقاذ البلاد بواسطة الجيش والشعب من تفكك الذي أوصلها إليه الإستعمار وصنائعه.[3]

وقد تعددت الرويات حول تكوين ونشأة التنظيم وتناقضت فيما بينها تناقضا واضحا، فقد أصدر أنور السادات في كتابه «البحث عن الذات»الذي يقول فيه «هكذا قام أول تنظيم سري من الضباط وكان ذلك في سنة 1939م.....كان ضمن أعضائه عبد المنعم عبد الرؤوف وكان يعتبر الرجل الثاني بعدي .....وعبد اللطيف البغدادي، وحسن إبراهيم وخالد محي الدين.....».[4]

---

[1]– أحمد هاشم جواد: المرجع السابق، ص541

[2]– طارق البشري : الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952م–1970م،المرجع السابق، ص26.

[3]– عبد الحمان الرافعي : ثورة 23يوليو 1952م تاريخنا القومي في سبع سنوات1952م–1959م، دار المعارف ، القاهرة، مصر ،1989م، ص26.

[4]– أنور السادات : البحث عن الذات ،ط3، المكتب المصري، القاهرة، مصر، 1965م، ص30.

ويذكر حسين محمد أحمد حمودة أحد الضباط الأحرار في كتابه «أسرار حركة الضباط والإخوان المسلمون» أن تكوين الضباط كان قبل حرب فلسطين سنة1948م،لقوله «وبقيام حرب فلسطين سنة 1948م توقف نشاط التنظيم السري للضباط واستشهد عدد منهم في الحرب.....وقد فاتحني جمال عبد الناصر في أوائل سنة 1950م في إعادة تكوين التنظيم السري للضباط.....».[1]

ويذكر أيضا خالد محي الدين قادة تنظيم الضباك الأحرار فيقول في كتابه «الأن أتكلم » عن بداية الضباط الأحرار«انها الخلية الأولى، واجتماعها الأول في النصف الثاني من سنة 1949م،.....لأن الكثيرين حاولوا تقديم روايات مختلفة، مثل أنور السادات قال برواية أخرى.....وأخرين أيضا, ولست أريد أن أنفي عن هؤلاء أنهم كانوا يعملون في الجيش معنا أو قبلنا، فلقد تمكن بعضهم من إقامة مجموعات منظمة في الجيش قبل الضباط الأحرار، ولكنها كانت شيئا أحر غير الضباط الأحرار».[2]

**3. اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار:**

مع نهاية حرب فلسطين 1948م بهزيمة العربلأسباب يرجع معظمها إلى أن حكام العرب في ذلك الوقت لم يكونوا على مستوئ المسؤوليةفي هذه الظروف التاريخية، عند دخول الجيش في الحرب اتضح أنه لم يزود بالسلاح الكافي بادئ الأمر، ثم زود بأسلحة وذخائر فاسدة عرضت الجنود والضباط للموت والهلاك، واستفزت هذه المأسي في نفوس الضباط روح النقمة على ذلك

[1]– حسين حمودة :أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، 1985م، ص74.

[2]– خالد محي الدين: المصدر السابق ، ص63.

النظام الذي عرض الجيش والبلاد للويلات والكوارث، فكانت حرب فلسطين 1948م هي الشرارة التي ألهبت فيهم روح التحرير والثورة [1]

بعد هزيمة سنة 1948م، وعودة الضباط إلى مصر لعب جمال عبد الناصر دورا بارزا في تجميع شتات الضباط من محتلف الإتجاهات السياسية، وجمع عبد الناصر اللجنة التأسيسية التي كان يتصل بها أواحر،' 1949م، وكانت تتألف من خمسة ضباط فقط هم جمال عبد الناصر وحسن إبراهيم وخالد محي الدين وكمال الدين حسن وعبد المنعم عبد الرؤوف ، ولم يكن قد أطلقت على هذه اللجنة اسم «الضباط الأحرار »بعد ، كما انه لم يكتمل الشكل التنظيمي إلا مطلع سنة1950/ عند ازدياد عدد اللجنة التأسيسية بانضمام صلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وأنور السادات وجمال سالم، وفي جانفي 1950م أجريت الانتخابات لرئاسة هذه الهيئة، فانتخب جمال عبد الناصر رئيسا لها بالإجماع، في جانفي سنة 1951م أقيمت انتخابات جديدة لهيئة التأسيسية ، وأعيد انتخاب عبد الناصر رئيسا لها وأعيد انتخابه أيضا للرأسة في جانفي 1952م.[2]

بدأ الضباط الأحرار أول أعمالهم عن طريق المنشورات ، فالمنشور الأول كتبه جمال عبد الناصر وخالد محي الدين، وقام بطبعه مدني اسمه شوقي عزيو، وكان مكان طبع المنشورات يتغير في كل مرة إلى أن استقر أمر طباعة المنشورات وتوزيعها بأجهزة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وكانت هذه المنشورات تصل الضباط عن طريق عناوينهم المنزلية أو في وحدات البريد

[1]– عبد الرحمان الرافعي : مقدمات ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق ، ص ص109،108.

[2]– أحمد حميروش : المصدر السابق، ص ص ، 145،144.

وأحيانا كانت توزع باليد داخل المعسكرات بطريقة سرية، وكانت معظم المنشورات تكتب بأقلام اليسلريين ومنهم خالد الدين والقاضي أحمد فؤاد، والبعض منها كتبه عبد الناصر .[1]

أما أول منشور فجاء في خريف 1950م تحت عنوان «نداء وتحذير »[2] فقد كان هذا المنشور يحذر ضباط الجيش من أن يساقوا إلى حرب أخرى دون استعداد ودون سلاح أو بأسلحة فاسدة، وحذر المنشور الملك من التدخل لمنع استمرار التحقيق العادل في قضية الأسلحة الفاسدة، وإلا فإن عرشه في الحكم سوف يصبح مهددا، عند طباعة هذا المنشور كان قد وصل عدد الضباط الأحرار إلى حوالي 40 أو50 ضابط.

يقوم أعضاء هذه الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار بقيام بإجتماعات بين حين وأخر ليتدارسو الموقف ويضعوا الخطط، ويرسموا الطريق لقيام بالثورة، وكان ذلك بسرية و يغيرون أماكن اجتماعاتهم مرة بعد مرة ويبحثون عن الوقت المناسب للثورة .[3]

ويقول خالد محي الدين أن مع تواصل صدور المنشورات بدأت بعض الشائعات تقول أن هذه المنشورات تنشر من مدنيين من خارج الجيش، وأنه لا وجود لشيء اسمه «الضباط الأحرار » ولهذا وبعد المنشور الخامس بدأ الضباط الأحرار يفكرون في حيلة لإقناع الضباط بأن هذه المنشورات تصدر عن زملائهم، واهتدوا إلئ حل لهذه المشكلة، فكان المنشور من صفحة واحدة، وعلى الصفحة الأخرئ أصدرنا مجلة سميت «صوت الأحرار» وكانت تتضمن أخبار عن الجيش، أخبار لا يمكن أن يتعرف عليها إلا الضباط الأحرار، وكانوا ينشرون الخبر ويعلقون عليه.[4]

ووضعت اللجنة التأسيسية مبادئ الستة لتوضيح أهداف التنظيم وهي :

[1]– عبد الرحمان الرافعي : مقدمات ثورة 23 يوليو 1952م ، المصدر السابق، ص109.

[2]– خالد محي الدين :المصدر السابق، ص82.

[3]– عبد الرحمان الرافعي: ثورة 23 يوليو 1952م،المصدر السابق ، ص28.

[4]– خالد محي الدين: المصدر السابق، ص92.

- القضاء على الإستعمار وأعوانه الخونة.
- القضاء على الإقطاع .
- القضاء علئ سيطرة رأس المال على الحكم.
- إقامة عدالة اجتماعية,
- إقامة جيش وطني قوي,
- إقامة حياة ديمقراطية [1]

وتواصل صدور منشورات الضباط الأحرار، أما أخر منشور فصدر بتاريخ 12 مارس 1952م.

« أيها الضباط

ان حريتكم رهينة بحرية الشعب، فكافحوا من أجل الحرية في كل مكان، واعملوا أن الخونة من قادة الجيش هم الذين يعتمد عليهم الإستعمار، واستدروا لأعداء الوطن وأجبرةهم على احترام حريتنا وكرامتنا وطنيتنا التي استباحوها لبلدفاع عن مصالحهم :

يسقط الإستعمار

يسقط التحالف مع الإستعمار

يسقط الدفاع المشترك

مرة أخرى الأثار واضحة، ولعل الكلمات والصياغات واضحة الدلالة بما يكفي ويزيد .»

**4. أهم الضباط الأحرار :**

- **محمد نجيب :**

[1]– يوسف محمد عيدان الجبوري : تنظيم الضباط الأحرار في مصر وقيام ثورة 2" يوليو «تموز » 1952، مجلة جامعة تكريت، مج15، عدد(9)،العراق، أيلول، 2008م، ص ص 377،378.

ولد محمد نجيب في 7 جويلية 1902م حيث ولد في حرطوم، وفي سن الثالثة ألحقه والده بكتاب لحفظ القرأن الكريم ودرس وتعلم القراءة والكتابة، ثم انتقل والده إللى وادي حلفا ودرس في مدرسة الإبتدائية حلفا في سنة 1908م، ثم التحق بكلية الغوردون سنة 1913م.[1]

ويقول محمد نجيب في كتابه " كنت رئيسا لمصر " « كنت طالبا في السنة الثانية بالكلية 1914م وجاء المستر سمبسون، مدرس اللغة الإنجليزية، ليملي علينا قطعة املاء جاء فيها. أن مصر يحكمها البريطانيون، فلم يعجبني ذلك، وتوقفت عن الكتابة ونهضت واقفا وقلت له : لا يا سيدي مصر تحتلها بريطانيا فقط ولكنها مستقلة داخليا وتابعة لتركيا، فثار المدرس الإنجليزية وغضب وأصر علي أن أذهب أمامه إلئ مكتبه وأمر بجلدي عشر جلدات علئ ظهري واستسلمت للعقوبة المؤلمة دون أن أتحرك او افتح فمي »، حيث أنه كان متأثرا في ذلك الوقت بكتابات مصطفى كامل ضد بريطانية، بعد تخرجه من كلية الغوردون، التحق بمعهد الأبحاث الإستوائية، لكي يتدرب على الألة الكاتبة، وعلى أعمال الموظفين الإداريين تمهيدا للعمل كمترجم، وتخرج من هذا المعهد لليعمل موظفا بثلاث جنيهات في الشهر.[2]

محمد نجيب تخرج ضابط في المدفعية في سنة 1918م، ودرس الاقتصاد السياسي، وفي سنة 1927م قد حاز على درجة فيالقانون، وشارك في حرب 1948م بفلسطين، حيث أصيب بثلاث إصابات، وكان مشهورا له بشجاعته أكسبه هذا سمعة طيبة بين الضباط الشباب، واختاره الضباط الأحرار ليكون على راس حركتهم في 2" جويلية 1952م، وبغسمه تمت إذاعة أول بيان الحركة، ثم اصبح رئيسا للوزارة وقائدا عاما في سنة 1952م، ثم تم تعينه أول رئيس للجمهورية في سنة

[1]– محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، ط2، المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر، 1973م، ص ص9–14.

[2]– محمد نجيب، المصدر السابق، ص ص17–19.

1953م، ولكن جمال عبد الناصر استاثر بالسلطة في سنة 11954م، وبعد محاقلة الإخوان المسلمين اغتيال عبد الناصر، تم تحديد إقامة محمد نجيب في منزل مهجور 17 عاما وأفرج عنه من قبل أنور السادات في سنة 1971م، وقد نشر واصدر بعدها مجموعة من مؤلفاته منها "كلمتي للتاريخ " سنة 1975م وفي سنة 1974م " كنت رئيسا لمصر. "[1]

ولقد أتقن اللواء محمد نجيب اللغات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية والعبرية، ومن المعروف أنه أنجب أربعة أبناء وهم " سميحة " التي توفيت قبل الثورة و " علي " الذي مات في ألأمانيا الغربية و" فاروق " الذي مات منذ سنوات و " يوسف " أيضا، ومن مؤلفاته : رسالة عن السودان ومصير مصر باللغة الإنجليزية، وفي يوم 28 أوت 1984م، و توفي محمد نجيب عن عمر يناهز 83 عاما .[2]

- **جمال عبد الناصر :**

ينتمي وينسب جمال عبد الناصر إلى قرية بني مر إحدى قرى الصعيد المصري، وهي قرية من قرى مديرية أسيوط صغيرة مجهولة لم يكن لها صدى بين الناس، مقطوعة وبعيدة عن العمران،[3] وفي سنة 1888م ولد عبد الناصر حسين، والد جمال عبد الناصر وكانت أسرته من طبقة صغار الملاك التي تكسب قوتها من فلاحة الأرض، التحق بمصلحة البريد التي عينته في مكتب بريد بساكوس بالإسكندرية، وفي 15 من جانفي سنة 1918م ولد جمال عبد الناصر لأسرة تنتمي إلى

---

[1]– رؤوف سلامة موسى : موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، ط1، دار ومطابع المستقبل بالفجالة والإسكندرية، مصر ، 2002م، ص1115.

[2]– محمد ثروت : شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب، ط1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر 2002م، ص126.

[3]– بثينة عبد الرحمان التكريتي : جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000م، ص87.

الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى الحضرية، التحق جمال عبد الناصر بالمدرسة الأولية وقضى سنتين من 1923م، 1924م في تعلم القراءة والكتابة، ثم أرسله والده إلى القاهرة ليعيش في كلف عمه خليل حسين، وقد ألحقه عمه بمدرسة النحاسين الإبتدائية التي قضى فيها ثلاث سنوات ويروي أن جمال عبد الناصر، كان أطول قامة من رفاقه، قوي البنية، يتحلى بالرزانة ويأنس بالوحدة كثيرا ويشرد باله أحيانا، وفي أفريل سنة 1937م توفيت أمه .[1]

وقد نشأ جمال عبد الناصر وتعلم بالإسكندرية وبالقاهرة، التحق بالكلية الحربية سنة 1937م، ورقي ضابط سنة 1938م عين بسلاح المشاة بأسيوط، ثم نقل إلى الإسكندرية عين مدرسا بالكلية الحربية هناك و التحق دارسا بكلية الأركان وعين مدرسا بها أيضا، وشارك في حرب فلسطين سنة 1948م، وبدأ يخطط للتنفيذ العلمي للثورة المصرية ضد الفساد والخيانة التي كانت تفتشي في البلاد، وأخذ ينظم جماعة " الضباط الأحرار" الذي قاموا في 23 جويلية 1952م بالثورة التي أطاحت بحكم الملك فارق.[2]

عين جمال عبد الناصر في سنة 1954م رئيسا لمجلس الوزراء ومجلس فقيادة الثورة معا، ثم انتخب عبد الناصر رئيسا للجمهورية في 23 جويلية 19('م، وقد تولى عبد الناصر رئاسة الجمهورية العربية المتحددة في سنة 1958م بإتحاد كل من مصر وسوريا إلى غاية سبتمبر 1962م، وأيضا قام بتأميم قناة السويس في 26 جويلية 1952م ومن إنجازاته اصدار قانون

[1]– عاطف السيد : عبد الناصر وأزمة الديمقراطية، مكتبة الإسكندرية ، مصر، 2002م، ص ص11-14.

[2]– عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ،ج2،المؤسسة العربية للدرسلت والنشر، لبنان،1985م ص75.

الإصلاح الزراعي للقضاء على الإقطاع ووضع حجر أساس السد العالي، وقد توفي فجأة في 28 سبتمبرسنة 1970م بعد نهاية مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة.[1]

- **أنور السادات :**

ولد أنور السادات[2] يوم 25 ديسمبر سنة 1918م في قرية ميت أبو الكوم، كان هو ابن محمد الساداتي كان والده يعمل مزيجا من موظف وممرض ومترجم بين الأهالي في المنطقة وبين الأطباء البريطانين في الوحدة العسكرية، وكانت أمه سودانية الجنسية.[3]

التحق أنور السادات بكتاب القرية التي ولد فيها ثم انتقل إلى مدرسة الأقطاب الإبتدائية بطوخ دلكا وتحصل منها على الشهادة الإبتدائية بعدها التحق بالكلية الحربية في سنة 1937م، وفي سنة 1938م تخرج من الكلية الحربية ثم التحق بسلاح المشاة بإسكندرية، وفي العام نفسه نقل إلى منقاد حيث التقى لأول مرة بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر وبعدها انتقل في سنة1939م لسلاح الإشارة،[4]ثم في سنة 1951م اختاره عبد الناصر عضوا في الهيئة التأسيسية لحركة الضباط الأحرار حيث شارك بعدها في ثورة 23 جويلية 1952م.

وبعد الثورة تقلد العديد من المناصب أهمها :

- رئيس مجلس قيادة الثورة
- وزيرا للدولة في سنة 1954م ثم سكرتيرا للاتحاد القومي 1959م

---

[1]– محمود فوزي : حكام مصر عبد الناصر، ط1، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، مصر ، 1997م، ص ص 6،7.

[2]– ينظر: الملحق رقم03، ص86

[3]– محمد حسين هيكل : خريف الغضب، ط7، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، لبنان، 1983م،ص ص 32،34.

[4]– أيمن عبد العاطي : شخصية العدد الزعيم محمد أنور السادات، مجلة افريقيا قارتنا، عدد (8 )، مصر، نوفمبر، 2013م، ص ص 1–3.

- ثم انتخب رئيسا لمجلس الأمة من 1960م إلى 1968م
- أصبح أيضا نائبا لرئيس الجمهورية خلفا للرئيس عبد الناصر في أكتوبر 1970م.

ومن أبرز إنجازاته، في سنة 1973م قاد أنور السادات حرب التحرير ضد الكيان الصهيوني محققا ذلك الإنتصار العظيم الذي أعاد لمصر كرامتها وثقتها بنفسها، وعلى المستوى الاقتصادي انتهج سياسة الإنفتاح، كما أعاد فتح قناة السويس للملاحة الدولية مرة أخرى، وفي سنة 1977م قام بزيارة القدس ليمنح بذلك السلام بين مصر والكيان الصهيوني ونال بذلك جائزة نوبل للسلام أنذاك.[1]

تم اغتياله من طرف الأيدي المتطرفة في يوم احتفاله بذكرى حرب 6 أكتوبر 1981م.[2]

- **عبد الرحكيم عامر :**

ينسب عبد الحكيم لقرية اسطال، قرية كبيرة بالقرب من المنيا، نشأ في بيت عز، كان من عشاق العسكرية مثل خاله حيدر باشا وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة قبل الثورة، وكان جميع أفراد أسرته أغنياء بالورثة وزدادت ثرواتهم عن حد الإصلاح الزراعي[3]، وقد نشأ عبد الحكيم عامر في أسرة كبيرة مكونة من 9 أشقاء منهم 7 أشقاء وشقيقيتن[4]، حيث ولد عبد الحكيم عامر في يوم 11 ديسمبر 1920م، وقد التحق بكلية الزراعة قبل كلية الحربية و قضى بها ستة شهور، وقد كان توأم الرئيس جمال عبد الناصر.[5]

---

[1]– الحسيني الحسيني معدي : موسوعة أشهر الثوار في العالم، ط1، دار النهار للنشر والتوزيع، مصر، ص ص 121-123.

[2]– أيمن، عبد العاطي: المرجع السابق، ص3.

[3]– فاروق فهمي : اغتيال عبد الحكيم عامر، ط1، شركة دار الإشعاع للطباعة، القاهرة، مصر، ص 37.

[4]– محمود فوزي : المرجع السابق ، ص144.

[5]– رشاد كامل : حياة المشير عبد الحكيم عامر، ط1، دار الخيال، القاهرة، مصر،2002،ص5.

تخرج عبد الحكيم من الكلية العسكرية سنة 1937م، واشترك في حرب فلسطين سنة1948م، وتحرج أيضا من كلية الأركان، وكان أيضا عضو في اللجنة التأسيسة للضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة.

ومن الناصب التي تقلدها عبد الحكيم عامر:

- أصبح قائدا عاما للقوات المسلحة برتبة لواء.
- وفي جويلية 1953م أصبح وزيرا للحربية.
- ونائبا للقائد الأعلى برتبة مشير عقب قيام الجمهورية العربية المتحددة 1957م.
- تولى منصب نائب رئيس الجمهورية وأشرف على حرب اليمن وانسحاب القوات المصرية من الحدود السعودية.

وعرض استقالته من مهامه في 9 جويلية 1967م وفي ظروف غامضة مات منتحرا في سبتمبر من نفس السنة.[1]

- **عبد اللطيف البغدادي:**

ولد عبد اللطيف البغدادي سنة1917م في قرية شاوة التي تبعد عن المنصورة ب 4 كلم، وقد كان ينتمي إلى أسرة ميسورة الحال وتعلم ودرس الققراءة والكتابة فيها ثم انتقل إلى المنصورة ليلتحق بالتعليم الإبتدائي في مدرسة المنصورة الإبتدائية، وتحصل على شهادة البكالوريا سنة 1936م، ثم التحق بكلية الحربية،[2]وشارك في حرب فلسطين، وتولى عدة مناصب منها:

- أصبح بعد الثورة المصرية رئيسا للمحكمة التي حاكمت زعماء الغهد السابق.

[1]– عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ، ج3، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، لبنان، 1983م، ص809.

[2]– محمد الجوادي : عبد اللطيف البغدادي شهيد النزاهة الثورية، ط1، دار الخيال، القاهرة، مصر، ص ص 45،46.

- وزيرا للدفاع ثم للبلديات.
- وفي سنة 1957م رئيسا للجمعية الوطنية.
- وأصبح أيضا في زمن الوحدة بين مصر وسوريا نائبا للرئيس وبعدها وزيرا.
- وبين سنة 1962م و1964م نائبا للرئيس.

ونحي من المناصب الرسمية منذ حرب اليمن، وتوفي في 8 جانفي 1999م.[1]

## المبحث الثاني:أسباب حركة 23 جويلية1952م

مامن حدث تاريخي الا وله أسباب مهدت له، حيث شهدت مصر تغيرات كبيرة على مستوى الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية،والاجتماعية التي عاشها الشعب وسط الاستغلال والسيطرة الأجنبية، حيث جاءت ناقلة في طياتها غضب واستياء الشعب المصري فكان لقيام الثورة عدة دوافع وأسباب أدت لإندلاعها:

### 1) الأسباب السياسية:

فأول هذه الأسباب هو تحرير مصر من الإحتلال البريطاني، حيث شهد الضباط الأحرار مظاهر الإحتلال الإنجليزي واثاره في حالة البلاد، فقد كان هذا الإحتلال يدفعهم إلى الثورة دفعا[2]، إذ يقول كمال الدين حسين:«لقد كان الاستعمار غصة في حلق كل المصريين...والقوات المسلحة وضع حاص من هذه الغصة إذ يشعر أفرادها الوطنيون أنه لامعنى لوجودهم أو للبسهم ملابسهم العسكرية مادام جيش أجنبي يحتل أرض الوطن».[3]

---

[1]– رؤوف سلامة : المرجع السابق، ص147.

[2]– عبد الرحمان الرافعي: مقدمات ثورة 23يوليو1952م، المصدر السابق، ص156.

[3]– أحمد حمروش: ثورة يوليو وعقل مصر، مكتبة مدبولى، القاهرة، مصر، 1985، ص92.

_ عدم إستقرار الحكم وفساد الحياة الدستورية، إذ تعاقب على الحكم العديد من الوزارات في الفترة من 1936 حتى قيام الثورة في منتصف سنة 1952، ونتج عن قصر فترة حكم تلك الوزارات حفاضها على خدمة مصالح أنصارها، ولو على حساب المصلحة العامة .[1]

_ التضحيات التي قدمتها مصرفي الحرب العالمية الثانية من أجل خدمة أهداف الحلفاء وسد مطالب جيوشهم في مصر، وماتعرضت له البلاد من طرف المحور، فقد كانت توقعات المصريين بعد إنتهاء الحرب أن تجاب مطالبهم العادلة، والتي تتلخص في جلاء القوات الأجنبية عن البلاد، وهيمنة مصر على قناة السويس، وإستكمال وحدة وادي النيل، واشتراك مصر بعد إنتهاء الحرب في مؤتمر السلام.[2]

_ تجاوزات القصر الملكي وفساده، فحين إعتلاء الملك فاروق العرش، تحركت فيه نزعة الإستبداد والطغيان، حيث شجعه كبار رجال القصر على تحطيم الدستور وتجاهل حقوق الشعب، وكانوا يزينون له السلطة المطلقة والعدوان على الدستور، وهكذا راح رجال البلاد بمناوراتهم ومكائدهم، لإغراء الملك على إقامة الوزارات وإقالتها، وإيجاد البرلمانات التي يرغب بها، وهكذا شهدت مصر في فترة حكم الملك فاروق ثمان عشرة وزارة[3]،ومن بين الأعمال التي أظهرت مظاهرفساد الحكم، حادث 4 فيفري 1942، اليوم الذص حاصر الإنجليز قصر الملك فاروق بعابدين بالدبابات واجبروه على تعيين مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد رئيس لمجلس الوزراء، وكان لهذا الحادث اثرا كبيرا في شعور ضباط الجيش بالإذلال وأن كرامتهم قد أهينت.[4]

---

[1]– محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص210.

[2]– إبراهيم عبدالله عبد الرزاق: المرجع السابق، ص ص 305،306.

[3]– عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر1517.1952، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص495.

[4]– حسين حمودة: المرجع السابق، ص76.

_ الغاء معاهدة 1936، فقد كانت هذه المعاهدة حاجزا أمام أي تحرك سياسي داخل الحكومة المصرية لسنوات عديدة، فتسببت في الصراع السياسي بين مصر وبيريطانيا في فترة مابعد الحرب، وكان لالغائها 8 أكتوبر 1951 من الدوافع الهامة والأساسية التي ساعدت على قيام ثورة 23 جويلية 1952، كما أنها نقطة تغبر حاسم في تاريخ الكفاح المصري،[1] وماتبع ذلك من مذبحة الإسماعيلية في 25 جانفي 1952 وحريق القاهرة[2] الذي حدث في 26 جانفي 1952، بسبب محاصرة القوات البريطانية مبنى محافظة الإسماعيلية، وقذفه بالمدافع، فأدى إلى سقوط قتلى وجرحى من جنود الشرطة، وفي الصباح التالي قامت مظاهرة شارك فيها جنود الشرطة، تنادي بسقوط الملك والإنجليز نتج عن الحريق إعلان الأحكام العرفية وكانت الشكوك والشبهات تحوم حول الملك والإنجليز في تنظيم وترتيب الحادث.[3]

**2) الأسباب العسكرية:**

_ أما في الجانب العسكري فإن الاستعمار البريطاني لم يتقبل العناصر الوطنية النشيطة في الجيش المصري، إذ بادرت بريطانيا إلى إلغاء الجيش الوطني بعد الاحتلال، وأصدروا مرسوما بإلغاء الجيش في 19سبتمبر1882، وكانت تلك الخطوة الأولى لطمس الصبغة القومية للجيش المصري، بعد ان تم تحقيق غاية بريطانيا في إلغاء الجيش الوطني أنشأت يداه جيشا هزيلا وضعيفا خاليا من القوة المعنوية والمادية، يترأسه قائد عام بريطاني.[4]

---

[1]– محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص218.

[2]– إبراهيم عبد الله عبد الرزاق: الرجع السابق، ص307.

[3]– عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، المرجع السابق، ص ص 250،249.

[4]– يوسف محمد عيدان الجبوري: المرجع السابق، ص380.

ـ قتل روح الجندية في جماهير الشعب، من خلال زيادة الفوارق الطبقية بين الجنود والضباط، حيث أدخل الإحتلال نظام البدل النقدي عام1886م ليصبح التجنيد في الجيش مقتصرا على الفقراء، مقابل إعفاء أبناء الضباط وموظفو الحكومة ورجال الدين.[1]

ومن الأسباب أيضا إلغاء معاهدة 26 أوت 1936 التي نصت على إشتراط بريطانيا أن تكون أسلحة الجيش المصري من برية وجوية معداتها من نمط وطراز أسلحة القوات البريطانية، كما إشترطت إيجاد بعثة عسكرية بريطانية لإستكمال تدريب الجيش المصري، وذلك لمصلحة المحالفة التي تم عقدها، إشترطت عدم دراسة القوات المصرية في أي معهد من معاهد التدريب في غير بريطانيا، ولم يسمحوا بانشاء المصانع الحربية في مصر، لكي يضمنوا أن تظل البلاد عالة من ناحية السلاح والذخيرة، وساعدهم على هذه السيطرة الملك فاروق، الذي كان يرغب في إخضاع الجيش لسلطانه.[2]

إضافة إلى حادث 4 فيفري1942 الذي كان له أثر كبير وواضح في إهانة المصريين وجرح كرامتهم، حيث ترك أثرا عميقا في نفوس ضباط الجيش المصري.[3]

ـ أزمة فلسطين والهزيمة التي تعرض لها الجيش، من أكبر العوامل التي أثارت السخط والغضب في نفوس الضباط المصريين، وذلك بسبب امتداد الفساد إلى الجيش، فقد زج به في الحرب دون تدريب أو استعداد، وتزويده بالأسلحة الفاسدة، كافية لكي يلقى الهزيمة.[4]

---

[1]– أحمد حمروش: ثورة يوليو،المصدر السابق، ص64.

[2]– عبد الرحمان الرافعي: مقدمات ثورة 23يوليو1952م، المصدر السابق، ص ص 168،167.

[3]– رؤوف عباس: المرجع السابق، ص28.

[4]– إبراهيم عبد الله عبد الرزاق: المرجع السابق، ص307.

ويمكننا القول أن مافعله الاحتلال والملك فاروق في الجيش من أهم البواعث على ثورة23 جويلية 1952م.[1]

**2) الأسباب الاقتصادية:**

من الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في تفجير الثورة الاختلال المستديم في ميزان المدفوعات وشدة الإعتماد على استيراد الغذاء، وإنحفاض معدل الادخار والإستثمار وصرفه في القطاعات التي يعتبرها الاقتصاديون غير منتجة، وإختلال توزيع الدخل وإتساع الفجوة بين مستوياتها[2]، إضافة الى غلاء تكاليف المعيشة، وانخفاض الإنتاج الصناعي و إزدياد البطالة، وخسارة الميزان التجاري بمقدار 80 مليون من الجنيهات، ونقص الميزانية عن أكثر من26 مليون جنيه[3]، فقد كانت الحالة الاقتصادية في بدايات سنة 1952م تحفز النفوس للإنتفاض والثورة.

_ تحرير البلاد من عوامل الفقر التي كانت واضحة فيها، إضافة إلى تعطيل الإستعمار لكل خطة إقتصادية تهدف للنهوض بالإقتصاد المصري، الأمر الذي جعل مصر من الدول المتخلفة إقتصاديا، ومن مظاهر هذا التخلف العجز في ميزانها التجاري، أي أنها كانت تستورد من الخارج أكثر مما تصدر إليه، كما أن الزيادة في الواردات كانت بمثابة دين عليها للدول الأجنبية ، وقد بلغ هذا العجز في السنوات الماضية التيسبقت سنة 1952م الأرقام التالية:

الجدول رقم (1) : حجم الدين المصري مابين 1946-1951[4]

---

[1]- عبد الرحمان الرافعي: مقدمات ثورة23يوليو1952م، المصدر السابق، ص168.

[2]- أمين جلال: ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن1945.1995، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ص110.

[3]- وفيق عبد العزيز فهمي: المرجع السامق، ص110.

[4]- عبد الرحمان الرافعي: مقدمات ثورة23يوليو1952 م،المصدر السابق، ص ص 168،169.

| السنة | حجم الديون |
|---|---|
| 1946 | 14 مليون جنيه |
| 1947 | 12 مليون جنيه |
| 1948 | 30 مليون جنيه |
| 1949 | 40 مليون جنيه |
| 1950 | 38 مليون جنيه |
| 1951 | 39 مليون جنيه |

ـ ومن الدوافع أيضا احتكار الإقطاع على كل خيرات البلاد، فقد كان على رأس البلاد ملك فاسد، لايحترم الدستور والقوانين، فوهبت مئات الأفدنة لأفراد الأسرة الحاكمة ورجال القصر، وسلبت الأرض من ملاكها الأصليين، وهكذا نشأت طبقة من الإقطاعيين يستحوذون على الأرض ويطغون بها وبمن عليها.[1]

ـ ضعف وعجز الأحزاب البرجوازية المسيطرة على الدخل القومي في مصر عن القيام بدور ينقذ البلاد من المآسي التي يتعرض لها، ولم تكن تلك الأحزاب تعبر عن إرادة الشعب[2]، وقد أكد ذلك عبد الناصر في مؤتمرالإنتاج في عام1967 في قوله:« وفي سنة1952 كان الدخل القومي للإقليم المصري لايكاد يصل إلى 700 مليون جنيه، أي متوسط ثلاثة جنيهات في الشهر الواحد لكل فرد من أبناء هذا الشعب، وفي نفس الوقت كان ظلم فادح في توزيع هذا الدخل القومي الضئيل...فقد انفردت بالجزء الأكبر منه أقلية من أبناء هذا الشعب ».[3]

[1]– شوقي الجمل: المرجع السابق، ص66.

[2]– أحمد هاشم: المرجع السابق، ص19.

[3]– عبد الله إمام: الناصرية ( دراسة بالوثائق في الفكر الناصري )، دار الوطن العربي، القاهرة، مصر، 1985م، ص188.

_ حاجة الدولة لآفاق جديدة من شأنها زيادة الإنتاج الوطني ودخل الأفراد كتنمية الثروة الزراعية والحيوانية، وتحسين النظام الغذائي للناس، وتنمية الثروة الصناعية فالنقص الذي بدى في هذه النواحي كان من شأنه أن يزيد من السخط والتذمر، والتطلع إلى تغيير شامل في نظام الحكم قد يساعد على إصلاح ما إعتل من شؤون البلاد الاقتصادية والمالية.[1]

### 3) الأسباب الاجتماعية:

_ تدهور الحالة الاجتماعية وذلك مادل عليه إحتدام الصراع الطبقي واستشراء الخصومات والجرائم، وثورة الفلاحين على كبار الاقطاعيين واضطرابات العمال وتسلل العصبية الحزبية الهدامة[2]، فكانت الأوضاع الاجتماعية آنذاك تدعو الى الثورة، ومن أهم مظاهرها فقدان العدالة الأجتماعية بين طبقات الشعب.[3]

_سوء توزيع الملكية الزراعية التي سببت انتشار الفقر في البلاد خصوصا إذ لوحظ أن الملكية تتفكك بالتوريث[4]، فأدى ذلك الى إتساع الفجوة بين الغني والفقير وذلك من خلال تركز الملكيات الزراعية في أيدي مجموعة من ملاك الأراضي[5]. فحالة البلاد من هذه الناحية كان لها دخل كبير في قيام الثورة، ومن أجل ذلك كان أول هدف دفع قيام ثورة 23 جويلية هو تحديد الملكية الزراعية.[6]

---

[1]– عبد الرحمان الرافعي: مقدمات ثورة23يوليو1952م، المصدر السابق، ص ص 169،170.

[2]– وفيق عبد العزيز فهمي: المرجع السابق، ص110.

[3]– عبد الرحمان الرافعي : مقدمات ثورة23يوليو1952م، المصدر السابق، ص170.

[4]– عبد الرحمان الرافعي: مقدمات ثورة23يوليو، المصدر السابق، ص173.

[5]– حلمي النمنم: سيد قطب وثورة يوليو، هيرين للنشر والمعلومات، القاهرة، مصر، 1999، ص71.

[6]– عبد الرحمان الرافعي: مقدمات ثورة23 يوليو1952م، المصدر السابق، ص175.

ـ شيوع الفساد وازدياد حوادث العنف وبروز أنواع جديدة من الجرائم، وعدم الإنضباط ، تفكك الأسرة، إضافة الى ذلك عرف المجتمع المصري ضعف روح التضامن والتعاون الاجتماعي، ومن تدهور نمط الحياة في المدينة والقرية على السواء، وقد زاد هذا الفساد أواخر أربعينيات القرن20م بصور شتى في أجهزة البلاد وأدى ذلك ظهور الشعور القومي بتحلص من هذا الفساد والقضاء على رأسه الذي تمثل في الاحتلال الإنجليزي وأعوانه .[1]

ـ إنتشار التعليم في الريف عن طريق فتح المدارس والجامعات[2]، فأدى ذلك إلى خلق طبقة من المثقفين أغلبهم من أبناء الطبقة الكادحة التي تعاني من الفقر والفوارق الاجتماعية، حيث لعبت هذه الطبقة دورا بارزا في الحياة السياسية و الفكرية في مصر[3]، لاسيما بعد فتح جامعة القاهرة سنة1925م، ثم قيام جامعة الإسكندرية في عام1942م، مما أدى إلى خلق طائفة كبيرة من أبناء مصر توغلت في صفوف الجيش وفي مختلف نواحي النشاط في الدولة، فقد تأثر هؤلاء المثقفين بأفكار التيارات الإشتراكية التي سادت العالم بعد الحرب العلمية الثانية، فأقنعتهم بإلزامية إعادة بناء التركيب الاجتماعي للدولة من جديد، ولذا يمكننا القول أن وظيفة هؤلاء كانت مقتصرة في تلك الفترة على إيقاظ الوعي الاجتماعي والسياسي في مصر.[4]

ـ إنتشار الوعي بين الفلاحين في الريف فأصبحوا يطالبون بتغيير الأوضاع الاجتماعية وذلك ما يحقق لهم حياة كريمة.[5]

---

[1]– أمين جلال: المرجع السابق، ص18.

[2]– عبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص306.

[3]– محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص200.

[4]– محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص 201.

[5]–عبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص307.

_ ظلت العناصر الكادحة من الفلاحين والعمال المطحونة تشكو من سوء أوضاعها الاجتماعية، بينها كبار الإقطاعيين يضعون أيديهم على أغلب أراضي مصر ولم ينتبه الوفد في خضم كفاحه السياسي لمطالب الشعب الملحة في الإصلاح الاجتماعي. [1]

_ وهكذا كانت المسألة الاجتماعية[2]ومشكلة الفوارق الحادة بين الأغنياء والفقراء خطوة واسعة في الطريق إلى ثورة جويلية1952.[3]

## المبحث الثالث: مجريات حركة 23 جويلية 1952م

### 1) مرحلة التمهيد والإعداد للثورة:

كانت نية تنظيم الضباط الأحرار القيام بالثورة خلال سنة 1955م، لكن أحداث حريق القاهر في26 جانفي 1952، شكلت ضغط ادفع تنظيم الضباط الأحرار لتفكير في التعجيل بموعد القيام بحركتهم إضافة إلى[4] فوز محمد نجيب بالأكثرية الساحقة في انتخابات نادي الضباط التي أقيمت في 31 ديسمبر1951م، حيث كانت بمثابة معركة بين الضباط الأحرار والملك الذي أصر على ترشيح حسين سري رئيسا للنادي، وانتهت هذه المعركة بإنتصار مجموعة الضباط الأحرار وإنهزام مجموعة الملك، الذي لم يقبل هذه النتيجة، فتدخل الملك بمحاولة منه تعديل لائحة النادي كله لكنه فشل.[5]

---

[1]– عبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص306.

[2]– رؤوف عباس: المرجع السابق، ص19.

[3]– حلمي النمنم، المرجع السابق، ص71.

[4]– مصطفى عبد المجيد وآخرون: ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1967م، ص105.

[5]– رفعت يونان: محمد نجيب زعيم ثورة أم واجهة حركة، دار الشروق، القاهرة،مصر ،2008م، ص35.

بعد ذلك جاء قرار الملك بحل مجلس إدارة نادي الضباط الأحرار يوم 16 جويلية 1952م مشعلا النيران في نفوس الضباط بغية الإنتقام والرد عليه، فقد كان هذا القرار الذي صدر بمثابة صدمة جعلت الضباط الأحرار يسارعون إلى التفكير في تنفيذ الإنقلاب دون أن يحسبوا له حساب أو يعدو الكل أمر عدته.[1]

وإجتمعت الجمعية العمومية للضباط وقررت أنه لايجب ترشيح اللواء حسين سري عامر رئيسا للنادي،لأنه في الحدود، ومن الضباط الموالين للملك، ولم يكن يتمتع بسمعة طيبة بين الضباط[2].

وتأرجحت الأراء بعد حل مجلس إدارة النادي لثلاثة طرق مفتوحة:

_ إرسال برقيات إحتجاج إلى الملك من طرف الضباط.

_ السيطرة على النادي بالقوات المسلحة.

_ إعتقال كبار الضباط في الجيش وفرض شروط الضباط على الملك.[3]

في اليوم التالي 17 جويلية قام عبد الناصر بدعوة الهيئة التأسيسية لإجتماع حضره كمال الدين حسين وعبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وحسين إبراهيم، أما باقي أعضاء الهيئة ( صلاح سالم وجمال سالم وأنور السادات ) فقد كانوا في العريش ورفح بحكم مواقع أعمالهم [4]. وإتفق المجتمعون خلال هذا الاجتماع بإتخاذ قرار بشن حملة إغتيالات واسعة.

[1]– صلاح منتصر: من عرابي إلى عبد الناصر، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003م، ص73.

[2]– أحمد حمروش: ثورة يوليو، المصدر السابق، ص189.

[3]– محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، ط3، المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر، 2011م، ص25.

[4]– صلاح منتصر: المرجع السابق، ص79.

في18 جويلية إجتمعت الهيئة التأسيسية وألغت فكرة الإغتيالات [1] حيث إعترض جمال عبد الناصر على خطة الإغتيالات وقال : « أن الإغتيالات لن تحقق أهدافنا، لأن النظام سيبقى كما هو حتى لو نجحت خطة الإغتيالات » [2]، وإتخذ في هذا الاجتماع قرار بتنفيذ عملية الإنقلاب يوم 5 أوت، وذلك حتى يكون الضباط المشتركون في العملية أخذوا مرتباتهم وأمنوا أسرهم، وأيضا حتى تعود الكتيبة 13 مشاة من رفح إلى مصر، فقد كان الإعتماد عليها أساسيا في تنفيذ هذا الإنقلاب، وذلك لأنها تضم 4 سرايا عدد أفرادها 35 ضابطا و817 جنديا .[3]

إجتمعت اللجنة القيادية للضباط الأحرار يوم 19 جويلية 1952م إلا اللواء محمد نجيب لم يحضر الاجتماع لأنه كان أكثر الضباط عرضة للرقابة وتسليط الضوء عليه، وتبنت فكرة الإنقلاب وأخذت تنمو أكثر مع المناقشة. وتراجعت فكرة الإغتيالات بسبب صعوبة تنفيذها، وإحتمال تعرض القائيمين بها للخطر، ووافقت المجموعة على ذلك.[4]

لكن خلال الساعات التالية، كانت المعلومات التي تجمعت لدى الضباط الأحرار أفادت أن الملك وأجهزته الخاصة قد توصلت إلى معرفة بعض من أسماء الضباط الأحرار وخاصة من أعضاء اللجنة التأسيسية .[5] عقد اجتماع يوم 20 جويلية وتحددت ليلة 22جويلية موعدا للعملية وتفجرت في أعضاء الضباط الأحرار مشاعر الحماس، وروح لاتهاب المخاطر[6]، وفي هذا اليوم أي قبل الثورة بثلاثة أيام توجه كل من جمال عبد الناصر و معه عبد الحكيم إلى منزل محمد

---

[1]– خالد محيي الدين: المصدر السابق، ص131.

[2]– أنور السادات: قصة الثورة كاملة، دار الهلال، القاهرة، مصر،1965، ص86.

[3]– صلاح منتصر: المرجع السابق، ص74.

[4]– أحمد حمروش: ثورة يوليو، المصدر السابق، ص193.

[5]– عبد اللطيف بغدادي: مذكرات عبد اللطيف بغدادي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر،1977، ص32.

[6]– خالد محيي الدين: المصدر السابق، ص133.

نجيب لإبلاغه بأنه القائد و الزعيم ومحرر البلاد الذي سيقلب نظام الحكم ،[1] لكن يأتي يوم 21 جويلية، ليتقرر تأجيل الحركة يوما واحدا وتحديد ليلة23 جويلية كموعد نهائي، لحشد أكبر عدد من الضباط الأحرار وتجهيز الوحدات العسكرية، وقد أثر هذا التأجيل في نفسية بعض الضباط الذين هيأوا أنفسهم للعمل. [2]

في يوم الثلاثاء الموافق ل22 على الساعة الثانية بعد الظهر، إجتمعت لجنة القيادة إجتماعها الأخير في بيت خالد محيي الدين، وقد كان الجتمعين عشرة من الضباط، ستة منهم من أعضاء لجنة القيادة وهم: جمال عبد الناصر وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين وخالد محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر الذي كان يعمل برئاسة الفرقة برفح، وحضر الاجتماع أربعة ضباط خارج اللجنة وهم: زكريا محيي الدين وعبد المنعم أمين من سلاح المدفعية وابراهيم الطحاوي من سلاح خدمة الجيش وحسين الشافعي من سلاح الفرسان وعقد هذا الاجتماع قائد مجموعة الضباط الأحرار جمال عبد الناصر ليصدر لهم أمر العمليات والواجبات المخصصة لوحداتهم، كما هو سائد في فن التكتيك الحربي .[3]

كما تم تكليف زكريا محيي الدين [4] بوضع خطة الإنقلاب، وقد وضع الضباط لخطتهم كلمة سر وهي" نصر".

**2) مرحلة التخطيط:**

[1]– أنور السادات: قصة الثورة كاملة، المصدر السابق، ص 88.

[2]– خالد محيي الدين: المصدر السابق، ص 133.

[3]– رفعت يونان: المرجع السابق، ص37.

[4]– زكريا محيي الدين : سياسي مصري وضابط شارك في حركة الضباط الأحرار ووضع خطة التحوّك في ليلة 23 جويلية. ينظر؛ عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المرجع السابق، ج3، ص42.

قام الضباط الأحرار بوضع خطة بسيطة للغاية بنيت على ثلاث مراحل:

1. المرحلة الأولى: في هذه المرحلة أتخذ قرار بالسيطرة على القوات المسلحة وذلك بالإستيلاء أولا على مبنى القيادة العسكرية الموجودة في منطقة كوبري بالقبة، وذلك من خلال أعضاء اللجنة التأسيسية وهم جمال عبد الناصر، وحسن إبراهيم و عبد اللطيف البغدادي، وعبد الحكيم عامر ويعاونهم بعض الوحدات العسكرية، إضافة إلى إعتقال بعض كبار ضباط الجيش لضمان عدم إمكانية تحرك قوات عسكرية لتصدي للحركة .[1]

وحددت الخطة مهام الأسلحة المختلفة في المرحلة الأولى:

- الفرسان: كان على عاتقهم مسؤولية إغلاق المنطقة عند شارع الخليفة المأمون، وإغلاق المنطقة عند باب ستة العباسية وباب العباسية، وإغلاق المنطقة عند المستشفى العسكري.
- المدفعية: مهمتها تتلخص في عزل منطقتي الهايكستب وألماظة والطرق المؤدية لمبنى القيادة بكوبرى القبة، و الطرق المؤدية لوحدات الجيش الختلفة، كما تقرر معاونة المدفعية في هذه المهمة بعض من وحدات الفرسان بدبابات وعربات مصفحة .

كما تحددت في المرحلة الأولى المسؤولون عن تحريك القوات:

- الفرسان: خالد محيي الدين– حسين الشافعي– عبد المنعم أمين.
- المدفعية: عبد المنعم أمين – كمال الدين حسين.
- الطيران: عبد اللطيف بغدادي – حسين إبراهيم.[2]

[1]– عبد اللطيف البغدادي: المصدر السابق، ص ص33،34.

[2]– خالد محيي الدين: المصدر السابق، ص134.

2. المرحلة الثانية: تتمثل في سيطرة القوات على عدد من المواقع المدنية التلفزيون،التلفونات،الإذاعة وقصر عابدين.[1]

3. المرحلة الثالثة: التخلص من الملك فاروق وعزله، ومنعه من الإتصال بالقوات البريطانية أو القوات المسلحة، حيث كان لابد من إخفاء هذا الغرض، فمطالبة الملك من القوات البريطانية التدخل لحمايته ومايترتب عن هذا التدخل من أخطار[2]، وإنتهى الاجتماع بإتفاق الضباط على كلمة السر وهي" نصر" .[3]

**3) مرحلة إنطلاق الثورة:**

قبل ساعة السفر[4] قضت تعليمات الثورة بإعتقال كبار الضباط الجيش القدامى، وذلك لأن قيادة الثورة كانت تخشى وجودهم لأنه سيكون سببا في فشل الحركة، وقد نفذت هذه التعليمات في منتصف الليل، وإعتقل أولئك الضباط في منازلهم، أو مراكزهم دون معرفتهم سبب إعتقالهم [5] ، وكان حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش موجود وقتئذ في مبنى رآسة الجيش بكوبرى القبة، حيث إجتمع عند منتصف الليل ببعض كبار اللواءات من قواد الأسلحة، وكانت هذه الفرصة سانحة بالنسبة للضباط الأحرار لإعتقالهم، فذهبوا إليهم ومعهم قوة من جنود الثورة وإعتقلوا حسين فريد ومن معه من كبار اللواءات .[6]

---

[1]– رفعت يونان: المرجع السابق، ص38.

[2]– عبد اللطيف البغدادي: المصدر السابق، ص34.

[3]– خالد محيي الدين: المصدر السابق، ص135.

[4]– عاطف عبد الغني: الإنقلاب على ثورة يوليو، ط1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، مصر، 2002، ص13.

[5]– عبد الرحمان الرافعي: ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص29.

[6]– عبد الرحمان الرافعي: ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص26.

بعد أربع ساعات من خروج القوات التي سيرها الضباط الأحرار من ليلة23/22 جويلية لتنفيذ حطة الإنقلاب، حيث تمكنت هذه القوات من السيطرة على قيادات مختلف الأسلحة في القاهرة والعريش،إضافة إلى محاصرة منطقة العباسية التي تقع فيها أغلب وحدات الجيش والكلية الحربية، وقد تم تحويل هذه الأخيرة إلى معتقل أحتجزت فيه كبار ضباط الجيش في ليلة 23 جويلية، حيث بلغوا226 محتجز أفرج عنهم في اليوم التالي عدا 34 تم مواصلة التحفظ عليهم، وغير الوحدات العسكرية.

تمت السيطرة على محطة مصر، والتلغراف ومبنى التلفون [1]، ومبنى الإذاعة، وفي ذلك الوقت كان الملك وحكومته في مدينة الإسكندرية. [2]

وفي الصباح الباكر على الساعة الرابعة تم إبلاغ اللواء محمد نجيب بالنجاح الذي تحقق، وكانت المهمة التالية تعريف الملك والعالم والشعب من يكونون وماذا يريدون، وقد كان هذا ضروريا لكسب تأييد وحدات الجيش وفي كل أرجاء مصر، وقد تولى عبد الحكيم عامر وجمال حماد ترتيب الأفكار لإذاعة البيان الأول الذي وضعه قائد القوات المسلحة اللواء محمد نجيب [3]، حيث أذاعه السادات من دار الإذاعة وذلك على الساعة السابعة ونصف صباحا، وقد نص هذا البيان على مايلي: « إجتازت مصر فترة عصيبة من تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم إستقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون و المغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين، وأما فترة مابعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على

[1]– صلاح منتصر: المرجع السابق، ص 77.
[2]– ناصر الأنصاري: المرجع السايق، ص 258.
[3]– صلاح منتصر: المرجع السابق، ص77.

الجيش وتولى أمره إما جاهلا أو فاسدا حتى تصبح مصر بلاجيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا...والله ولي التوفيق ».[1]

وكان البيان الأول قد أعلن المبادئ الست التي قامت عليها الثورة وهي:

- القضاء على الإستعمالر وأعوانه الخونة.
- القضاء على الإقطاع.
- القضاء على هيمنة رأس المال على الحكم.
- إقامة عدالة اجتماعية.
- إقامة جيش وطني قوي.
- إقامة حياة ديمقراطية.

وقد تم إعداد هذه المبادئ لتكون بمثابة ميثاق عمل وطني بين الجيش والشعب ولتوضيح أهداف التنظيم.[2]

وبعد إذاعة البيان الأول للثورة كان التأييد الشعبي يتعاظم بصورة كبيرة طوال يوم 23 ونهار 24 [3]، وفي يوم 25 جويلية سافر إلى الإسكندرية كل من اللواء محمد نجيب و حسن إبراهيم إبراهيم وأنور السادات، كما سافر معهم جمال سالم الذي قد حضر من العريش بالطائرة يوم24 جويلية، وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي ليتولوا أمر قيادة الوحدات التي ستقوم بتنفيذ حصار قصر رأس التين وقصر المنتزه في تمام الساعة السابعة صباحا يوم 26 جويلية و ذلك للضغط على

[1]–عبد الرحمان الرافعي، مقدمات ثورة23يوليو 1952م، المصدر السابق، ص153.
[2]– مصطفى عبد المجيد وآخرون: المرجع السابق، ص12.
[3]– خالد محيي الدين: المصدر السابق، ص162.

الملك وإجباره على التنازل عن العرش لصالح إبنه فؤاد الذي مازال طفلا [1]، لكن الملك إتصل بالسفير الأمريكي يسترفد به خوفا من القبض عليه وقتله [2]، وفي التاسعة صباحا من نفس اليوم توجه محمد نجيب وأنور السادات إلى رئاسة الوزارة لمقابلة علي ماهر ليعلمه إنذار الملك[3] .[4]

حيث إشتمل الإنذار على:

« من الفريق إركان حرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق، أنه نظرا لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور، وإستهانتكم لإدارة الشعب، حتى أصبح كل فرد من أفراده لايطمئن على حياته أو ماله أو كرامته فقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك لقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعتها من فضائح الأسلحة الفاسدة، وماترتب عليها، ولذلك فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم أحمد فؤاد...ومغادرة البلاد»[5].

وقام علي ماهر بنقل الإنذار شفويا إلى الملك ونصحه بقبول طلبات الجيش، ثم كلف سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة بتحرير وثيقة التنازل عن العرش، ثم قرأها الملك ووقعها [6]، وغادر الملك من الإسكندرية إلى بريطانيا على اليخت الملكي «المحروسة».[7]

---

[1]– عبد اللطيف البغدادي: المصدر السابق، ص39.

[2]– أنور السادات: البحث عن الذات، المصدر السابق، ص125.

[3]– ينظر: الملحق رقم02، ص87.

[4]– محمد نجيب: كلمتي للتاريخ، المصدر السابق، ص40.

[5]– محمد نجيب: كنت رئيسا لمصر، المصدر السابق، ص260.

[6]– ناصر الأنصاري: المرجع السابق، ص260.

[7]– نفسه، ص261.

وهكذا حققت حركة الضباط الأحرار خلال أربعة أيام فقط أهم هدفين هما السيطرة على القوات المسلحة و نفي الملك وعزله خارج مصر[1]فقد كانت حركة23 جويلية 1952 عبارة عن إستجابة لطموحات الشعب المصري في العصر الحديث. [2]*

[1]– عاطف السيد: المرجع السابق، ص62.

[2]– ب،ج فاتيكوتس: جمال عبد الناصر وجيله، تقديم: إلياس سحاب، ترجمة: سيد زهران، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992، ص122.

# الفصل الثاني

# إنجازات حركة 23 جويلية 1952م

المبحث الأول: في المجال الإقتصادي

المبحث الثاني: في المجال السياسي والعسكري

المبحث الثالث: في المجال الاجتماعي والثقافي*

# الفصل الثاني: إنجازات حركة 23 جويلية 1952

## المبحث الأول: في المجال الاقتصادي

### 1) قانون الإصلاح الزراعي :

تم اصدار قانون الإصلاح الزراعي، في 9سبتمبر من سنة 1952م، وهو قانون رقم 178 لسنة 1952م، وينص قانون الإصلاح الزراعي على تعين وتحديد نصاب الملكية الزراعية، وكان أول عمل لوزارة محمد نجيب، ينص بأنه لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي فدان، وله فوق ذلك الحق في أن يتصرف إلى أولاده في المساحة أخرى لاتزيد على مائة فدان، وويسمح للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتي فدان من الأراضي البور والأراضي الصحروية لإستصلاحها، ويسمح للشركات الصناعية أن تمتلك مقدرا من الأراضي الزراعية يكون ضروريا للإستغلال الصناعي ولوزاد على مائتي فدان، تستولي اللي الحكومة على الفائض من هذا النصاب، تم تحديد فترة الإستلاء بخمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، ثم يبدأ بالإسيتلاء على أكبر الملكيات الزراعية.[1]

ومايميز التجربة المصرية في مجال الإصلاحي الزراعي بأنها لم تقتصر على تحسين شكل الملكيات والعلاقات بين المالك والمستأجر، وأيضا إحداث تغير ملحوظ في هيكل الملكية الزراعية بما يقضي على التباين الكبير بين الطبقات المختلفة، ويحقق بذلك حد الأدنى من العدالة الاجتماعية، تنظيم العلاقةبين المستأجر والمالك بما يقضي على المضاربة والنزاع في القيمة الإيجارية وتحقيق استقرار المستأجر، وتنظيم الإستغلال الزراعي للمواد المائية والأرضية عن طريق

[1]– عبد الرحمان الرافعي: ثورة 23 يوليو 1952م ، المصدر السابق، ص60.

التجميع المحصول وتنظيم الدورة الزراعية، توزيع التعاونيات الخدمية في كل المناطق الزراعية لتوفير الإحتياجات الإنتاج وتسويق المحاصيل بهدف السيطرة علئ الفائض الزراعي، ووضع حد أدنى لأجر العامل الزراعي بما يضمن له توفير المستلزمات الأساسية، تنظيم الإئتمان الزراعي عن طريق الغاء الإفتراض بضمان الأرض وجعله بضمان المحصول.[1]

يعتبر هذا القانون علاج اقتصادي واجتماعي لحالة كانت تعاني منها البلاد وويسلة تقلل الفوارق الجسيمة بين الطبقات والإصلاح الزراعي نظام اجتماعي سديد، فقد أوجد طبقة من صغار الملاك تجعل المجتمع أقرب إلى الديمقراطية والتوازن الاجتماعي وأبعد عن الشيوعية.[2]

وتم تعديل قانون الإصلاح الزراعي في سنة 1961م، فأصبح الحد الأقصى للملكية الزراعية مائة فدان، ولكن ذلك لا ينطبق على الشركات والجمعيات التي تستصلح الأراضي لبيعها أوالشركات الصناعية التي تمتلك الأراضي لإستغلال الصناعي، وفي 24 مارس سنة 1964م وقع رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر قانون إلأإاء الملاك الجدد من ثلاثة أرباع ثمن الأرض التي تم توزيعها عليهم طبقا لقانون الإصلاح الزراعي سنة 1952م، وبتالي أصبح فلاح الإصلاح الزراعي لا يدفع غير ربع ثمن الأرض ويتم اعفائه من جميع الفوائد ويحتسب له كل مادفعه من الثمن المخفض للأرض. [3]

**2) استصلاح الأراضي:**

[1]– مجدي حماد: ثورة 23 يوليو 1952م، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1993م، ص ص 162،163.

[2]– عبد الرحمان الرافعي : ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص61.

[3]– حسن صبحي : اليقظة القومية الكبرى يوليو 1952م، ط1، دار المعارف، مصر، 1965م، ص ص 123،124.

أخذت مشاريع استصلاح الأراضي دفعة قوية بعد سنة 1952م، وكان بناء السد العالي هو القاعدة الأساسية لتوفير المياه لتوسيع أقي كبير، وقد بلغ ما تم استصلاحه في الفترة من 1952م حتى سنة 1970م نحو ما يقارب مليون فدان وهو مايمثل 12,3 ضعفا ما كان يتم استصلاحه طوال الخمسين عاما السابقة، حيث بلغت جملة ماتم استصلاحه مابين سنة 1902م . 1952م حوالي 75 ألف فدان، وفضلا عن تحويل 700,000 فدان من أراضي الحياض إلى الري مستديم،مما ينتج زيادة في الساحة المحصولة.[1]

**3) انشاء السد العالي:**

مشروع السد العالي عبارة عن سد من ركام الجرانيت يصل ارتفاعه حوال 110 متر فوق قاع النهر، وطوله حوالي 5000 متر، ويشمل حوضه مساحة سعتها 5000 كيلو متر مربع، وهي بحيرة صناعية تتسع للمخزون من المياه النهر، وهذا السد يكفل بالإستغلال الكامل والكلي لمياه الفيضان التي تضيع سدى كل سنة إلى البحر المالح، ويقفا هذا السد مجري النيل، وتمر المياه إلى الجهة الأخرى من النهر عن طريق قناة مكشوفة طولها 1200 متر تحفر في الصخر بالضفة تاارقية للنيل للسيطرة على تصريف المياه من أمام السد إلى خلفه في إتجاه أسوان.[2]

عندما وقعت ثورة 23 جويلية 1952م، أحدث انقلابا في الأوضاع الاقتصادية، والإجتماعية والسياسية، ومع تحكمها في زمام الحكم، أخذ رجال الثورة في التفكير لمواجهة المعضلات التي تعاني منها مصر وإيجاد الحلول الملائمة لها، وقدد أصدر وزير الأشغال في 6 أكتوبر 1952م، قرار بتشكيل لجنة من وكلاء الوزارة وكان مجمد صبري الكردي مستشار فنيا بالوزارة ومفتش عموم

[1]– مجدي حماد : المرجع السابق، ص173.

[2]– عبد الرحمان الرافعي : ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص ص 482،483.

بها وتخصصت هذه اللجنة بإعادة النظر في مشاريع النيل الي انتهت اليها الوزارة من قبل لأجل تنظيم مياه النيل، ونشر قرار من مجلس قيادة الثورة بالإنطلاق في دراسة مشروع السد العالي في 8 أكتوبر 1952م.[1]

بعد خروج مصر من حرب السويس أو العدوان الثلاثي، الذي تم بمؤامرة من الولايات المتحدة الأمريكية وهي أكثر عزمنا على بناء هذا السد العالي والإقتصاد الوطني بحافز أكبر، وفي 27 ديسمبر 1958م وقعت كل من مصر والإتحاد السوفيتي على الإتفاقية التي وعد فيها الإتحاد السوفيتي بموجبها بتقديم المساعدة الاقتصادية والفنية لمصر لبناء المرحلة الأولى من السد العالي، وبعد أقل من شهرين تم التصديق على الإتفاقية وبدأ الإتحاد السوفيتي على الفور في تطبيق تعهداته، وفي مارس سنة 1959م سافرت أول جماعة من الخبراء السوفيات إلى القاهرة حيث قامت بزيارة المواقع المقترح للسد في أسوان ودرست بعض الأمور الفنية على الطبيعة، وبعد أن تم الاتفاق بين الطرفين صادق عبد الناصر على مشروع النهائي في 29 جويلية 1959م وبدأ العمل، [2]ثم وضع هذا الأخير حجر الأساس للسد العالي في 11رجب 1379هـ، 9 جانفي 1960م وكان مجمل النفاقات على بناء هذا السد 320 مليون جنيه.[3]

السد العالي يعتبر مشروعا متعدد الأغراض، تشمل أهدافه أغراض الري وإنتاج الطاقة والوقاية من الفيضانات وتحسين الملاحة وتوفير إحتياجات الزراعية في جميع السنين القادمة، ويمكن

[1]– الهام محمد السيد عفيفي : معركة بناء السد العالي وتأثيره الاقتصادي 1952– 1987م، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، 2009م، ص ص 29،37.

[2]– فيلب جلاب: هل نهدم السد العالي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1985م، ص ص 66،70.

[3]– محمود شاكر: التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر واد النيل مصر والسودان 1924م – 1979م، ج13، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1991م، ص149.

تلخيص أهم الأثار الإحتياجات الزراعية في جميع السنين القادمة، ويمكن تلخيص أهم الأثار اليجابية للسد العالي وهي:

فوائد اقتصادية:

تتعلق بالزراعة والتوسع فيها، وبالطاقة الكهربائية اللازمة للتوسع الصناعي.

فوائد اجتماعية:

تتمثل في في خلق فرص عمل جديدة لملايين من السكان، فضلا عن توفير كهرباء الريف.

توفير الأمان المائي لمصر، والوقاية من الفيضانات مما يأدي إلى استقرار الزراعة في البلاد، حيث تمكنت مصر من تحكم في النهر لأول مرة، بعد أن خاضعة لتقلباته.[1]

**4) تأميم قناة السويس 1956م:**

كانت قناة السويس مرتبطة بتاريخ مصر الحديث والمعاصر ارتباطا وثيقا، وشكلت جزءا من كفاحها الطويل طوال سنوات الماضية، ومنذ حفر القناة والشركة الفرنسية التي تحصلت على امتيازها تتحكم فيها، ومقرها باريس، وحصيلة لظروف مالية صعبة مرت بها مصر، أل نصيبها من الأسهم إلى بريطانيا، وأصبحت شريكة لفرنسا، ولم تكن مصر تقبض من أرباح القناة إلا على القدر الضئيل، وعلى سبيل المثال فقد وصل دخل القناة 35 مليون جنيه أي مائة مليون دولار سنة 1955م، أما نصيب مصر بلغ مليون جنيه فقط، وكان موعد انتهاء عقد امتياز الشركة تحين سنة 1968م، وترجع بعد ذلك التاريخ الملكية إلى مصر، هيمن التوتر على شركة قناة السويس، بأن تعود القناة لمصر، فكثفت نشاطها، فذهب مديرها العام الفرنسي إلى نيويورك، واتصل بشركات

[1]– مجدي حماد : المرجع السابق، ص ص 169،170.

البترول الأمريكية الكبرى صاحبة المصالح في الشرق الأوسط لإهتمامها بالقناة، وتكلم مع مسؤليها عن رغبة الشركة في تعميق وتوسيع القناة، وأنه عقد امتياز الشركة ينتهي سنة 1968م، فلن تتمكن من تغطية مصاريفها، وطلبت أن تساعدها في مد امتياز الشركة عشرين سنة أخرى، أو أن تقوم بتأسيس شركة جديدة تتحصل على امتياز جديد ويكون للحكومة المصرية فيها نصيب، ومما يذكر أن شركة قناة السويس كانت قد أهملت القناة تماما فيما يخص بالتحسينات.[1]

بسبب تدهور العلاقات بين مصر والدول الغربية جراء موقف مصر المناصر للقضايا العربية، وفي مقدمتها مناصرتها ومساندتها للقضية الفلسطنية ودعم ومساندة الشعب العربي في فلسطين ضد الأطماع والإحتلال الصهيوني، وكذلك مساعدتها للشعب الجزائري في صراعه ضد المستعمرين الفرنسي، وكان لجوء حكومة الثورة في مصر لشراء الأسلحة اللازمة للجيش المصري من تشيكوسلوفياكيا صفعة للدول الغربية التي رفضت امداها بحاجتها من الأسلحة.[2]

ومن أجل هذا قررت الولايات المتحدة وتبعتها بريطانيا سحب العروض لتمويل السد العالي، كما يزعم البيان الأمريكي، على أساس أن مشروع السد العالي يؤثر في حقوق بلاد أخرى تشارك في مياه النيل ومنها أثيوبيا والسودان وأوغندا، وعلى أساس الشك في قدرة مصر على تركيز مواردها الاقتصادية في هذا البرنامج الإنشائي الضخم، ويرى جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية المصرية أن يرد على هذه الخطوة التي قصد بها جرح كبرياء الحكومة المصرية واثارة الشكوك في سياستها الاقتصادية ومنع البلاد من أهم مشروعاتها الحيوية، وإثبات على ذلك أصدر جمال عبد الناصر، قانون 285 لسنة 1956م، بتأميم شركة قناة السويس حتى تستطيع مصر بموارد واستقلال القناة

[1]– لطيفة محمد سالم : أزمة السويس ( جذور، أحداث، نتائج من 1954– 1957م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1996م، ص ص 147،148.

[2]– شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 71.

لسعي قدما في بناء قوة الاقتصادية في مصر، ونص هذا القانون أن تنقل للدولة المصرية جميع ما للشركة من أموال وحقوق وماعليها من تعهدات والتزمات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على ادارتها، وقد أعرب عن هذا القرار في الخطبة ألقاها بالإسكندرية بمناسبة الإحتفال بالذكرى الرابعة لحركة جويلية.[1]

قامت الحكومة المصرية من تشكيل هيئة لهذه القناة، المكونة من المستشار "بهجت بدوي " رئيسا والمهندس " محمود يونس" نائبا والمهندس " عبد الحميد أبو بكر" سكرتيرا عاما للهيئة وأعضاء أخرون، وقد ردت الدول الإستعمارية على هذا ردا عنيفا لأنها كانت تشتغل جاهدة لمد أجل الإلتزام الذي كان مفروضا أن ينتهي في 16 نوفمبر 1968م، فنشرت حكومة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بيانا في لندن إدعت فيه أن الشركة العالمية لقناة السويس ذات طابع دولي فليس من حق الدولة المصرية أن تؤمن القناة، وقد ردت الحكومة المصرية على هذا الادعاء، بأن شركة قناة السويس شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد الموجود في مصر.[2]

استقبل قرار تأميم القناة السويس من المواطنين بالغبطة والإبتهاج والحماس، فقد جاء نصرا قوميا مبنيا، واسترجاعا لحقوق مصر في السيادة وإعلاء لشأنها بين الأمم المكافحة في سبيل استقلالها وحريتها، وكان له صدا في العالم العربي، فهي كانت مثلا يحتذى به في مجابهة الإستعمار، وأما الدول الإستعمارية كانت خائفة أن تكون لقرار التأميم صدا في الشعوب العربي

[1]– محمد مصطفى صفوت: إنجلترا وقناة السويس ( 1804م–1956م)، المكتبة التجارية الكبرى، الإسكندرية،، مصر، 1956م، ص ص 224،225.

[2]– شوقي الجمل : المرجع السابق، ص ص 71،72.

التي تخضع للإستعمار، أن تتخذ من مصر قدوة لها في مقاومة هذه الإحتكارات والتحرر منها، فأردت تلك الدول أن تقوم بضرب مصر ضربة يكون لها صداها في الدول العربية.[1]

**5) الصناعة :**

اتجهت حكومة المصرية الثورة عندما تولت مقاليد الحكم في مصر إلى الصناعة بإعتبارها الجناح الثاني لعملية التنمية،وتمثل بالتالي المجال الذي بإمكانه أن يفتح أفاقا للنمو تعوض الإمكانات المحدودة للنمو الزراعي، وهذا ما اتجهت إليه الحكومة المصرية بعد الثورة من دفع عملية التنمية بقوة لإقامة صناعة وطنية، كان ضرورة لإقامة اقتصاد وطني قوي لتحقيق الإستقلال الاقتصادي، الذي يمكن الثورة من التقدم في طريقها لتحقيق الإستقلال السياسي ستقلال الغدارة المصرية إلى جهة ما يحققه التضيع من دعم مستوى الدخل وتوفير العمل.[2]

جعل الإستعمار الحكومة المصرية في ركود الحالة الاقتصادية قبل الثورة، فأخذت الحكومة في معالجة هذا الوضع بخطوات فأنشأت وزارة الصناعة في جويلية سنة 1956م، وعهد اليها بكل ما يخص شؤن التصنيع، واستغلال الثروة المعدنية، وكان لها فضل كبير في التوجيه الصناعي، كما أخذت في العمل على اقامة المشروعات الصناعية التي تعزز من انتاج، كتوليد الكهرباء من خزان أسوان، وتوفير القوة الكهربائية بالقدر المطلوب لتقدم الصناعة والزراعة، وإقامة صناعة الحديد والصلب، والمنشأت البترولية، والصناعات الأخرى، وبسط شبكة من طرق المواصلات في البلاد، وتطوير طرق النقل النهري والبحري، وإقامة المصانع الحربية.[3]

[1]– عبد الرحمان الرافعي : ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص265.

[2]– مجدي حماد: المرجع السابق، ص 143.

[3]– عبد الرحمان الرافعي: ثورة 23 يوليو 1953م، المصدر السابق، ص ص 455،456.

كانت سنة 1957م، حافلة بالقرارات الاقتصادية التي صيغت بأكملها لخدمة وتحسين عملية التنمية الاقتصادية، وكان من أهمها اصدار قانون اصدار قانون المؤسسات العامة، الذي وضع أسس عمل المؤسسات العامة في الدولة، وقرار توحيد مجلس الإنتاج القومي ومجلس الخدمات في اللجنة العامة للتخطيط القومي، وهو القرار الذي وحد جهات التخطيط في الدولة المصرية، إضافة إلى قرار أقامة الهيئة العامة قانونيا يعتبر من أكثر القوانين أثرا على الاقتصاد المصري، وعلى عملية التنمية الاقتصادية بأكملها، ونعني به قانون البنوك والإنتمان.[1]

حققت مصر أوخر سنة 1970م، ماكانت تسعى الوصول اليه دائما وتحقيقه، وهو أن يقوم قطاع الصناعة بإحداث كل هذا الإنتاج الصناعي، بحيث تكتفي ذاتيا في أكبر جزء من احتياجاتها، وأن تقوم بتصدير الزائد من الإنتاج في السلع التي يمكنها تصديرها، وبذلك يشارك قطاع الصناعة مشاركة كانلة وفعالة في تحقيق مبدأ الإستقلال الاقتصادي الذي استهدفته الثورة.[2]

## المبحث الثاني: في المجال السياسي والعسكري

### 1) إلغاء دستور سنة1923م:

أعلن محمد نجيب باسم الشعب سقوط دستور1923م في صباح يوم الأربعاء في 10 ديسمبر1923م[3]، وأشار إلى أنه سوف يوضع دستور جديد سوف تصنعه لجنه معينة، وأوضح في هذا البيان أن الجيش عندما قام بثورة 23 جويلية الماضي، كانت البلاد قد وصلت إلى حالة من الفساد والإنحلال تسبب فيها تحكم ملك عديم المسؤولية وقيام حياة سياسية معيبة، وحكم نيابي غير

[1]– محمد جابر السيد الزهيري : ثورة 23 يوليو 1952 والقطاع العام ( 1952م 1970م )، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مج7، عدد(50)، جويلية، 2019م، ص ص 105،106.

[2]– مجدي حماد : المرجع السابق، ص ص 149،150.

[3]– عبد الرحمان الرافعي: ثورة23 يوليو1952م، المصدرالسابق، ص79.

سليم، وقد أضاف اللواء محمد نجيب « وها أنذا أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور[دستور1923م ]، وإنه يسعدني أن أعلن في نفس الوقت أن الحكومة آخذة في تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد يقره الشعب ويكون منزها عن عيوب الدستور الزائل ومحققا لآمال الأمة في حكم نيابي سليم ».

وقد تم إذاعة هذا البيان من بيت اللواء محمد نجيب بمنطقة حليمة الزيتون وكان بجانبه محمد أنور السادات ورجال الإذاعة ومندوبوا الصحف .[1]

وفي 13 جانفي 1953م صدر من الوصي على العرش مرسوم ملكي لتأليف لجنة لإنشاء مشروع دستور جديد يتوافق مع أهداف الثورة، حيث شكلت لجنة من 50 عضو يمثلون مختلف الأحزاب والإتجاهات والطوائف وقد أعلن عن هذا الدستور في 1956م .[2]

**2) حل الأحزاب السياسية 18 جانفي1953م:**

أذيع إعلان من القائد العام للقوات المسلحة في17 جانفي [3]جاء فيه مجموعة من القوات لتأمين أهداف الثورة وتحقيقها [4]، إذ ندد خلال هذا الإعلان بالأحزاب السياسية القديمة، تمهيدا لحل هذه الأحزاب القديمة [5] التي تم الإعلان عن حلها في نفس اليوم لتعارض وجودها بأوضاعها حينذاك مع الحياة الديمقراطية السليمة[6]، ثم تم الإعلان عن قيام فترة إنتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهي في16

[1]– رفعت يونان: المرجع السابق، ص62.
[2]– نفسه، ص63.
[3]– عبد الرحمان الرافعي: ثورة23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص 88.
[4]– حسن صبحي: اليقضة القومية الكبرى يوليو1952م، ط1، دار المعارف، مصر، 1965م، ص 124.
[5]– عبد الرحمان الرافعي: ثورة23 يوليو 1952م، المصدرالسابق، ص 88.
[6]– حسن صبحي: المرجع السابق، ص125.

جانفي1956، وذلك حتى تتم إقامة حكم ديمقراطي سليم[1]وتنفيذا لإعلان القائد العام صدر في 18 جانفي1953م مرسوم بحل الأحزاب ومصادرة أموالها[2]وبعد صدور هذا القرار أعلنت حركة الجيش على القيام بحركة إعتقالات تمهيدسة يوم20 جانفي1953م، حيث إشتملت على102 عضو، من بينهم 48 شيوعيا، إضافة إلى 15 من الأحزاب التي حلت، وعلى رأس القائمة فؤاد سراج الدين وإبراهيم طلعت، و39 عضوا ثبت إتصالهم وتحالفهم مع عناصر أجنبية بريطانية .[3]

وقد طبق قانون حل الأخزاب على جميع الأحزاب بإستثناء جماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من أنها جهة سياسية تتحذ من الدين وسيلة لدعوتها، وكانت ترمي إلى تولي الحكم إذا سمحت لها الظروف بذلك، وكان لها نشاط سياسي واسع النطاق، حيث قدمت إخطارا إلى وزارة الداخلية لإعادة تكوينها كحزب سياسي فقد قال حسن الهضيبي وهو المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين « إننا لن نتخلى عن السياسة لأنها جزء من ديننا ».[4]

**3) إتفاقية السودان 12 فيفري 1953م:**

كان لقيام ثورة 23 جويلية إيذانا بحل المسألة السودانية [5]، فقد رأى رجال الثورة أن مشكلة السودان كفيلة بحل مشكلة الجلاء [6]، ولذا أكد جمال عبد الناصر على ضرورة البدء بحل مشكلة السودان أولا قبل كل شيء ،[7]حيث إتخذت بريطانيا من عدم حل المسألة السةدانية حجة لتأخير

[1]– عبد الرحمان الرافعي: ثورة 23يوليو1952م، المصدر السابق، ص88.

[2]– نفسه، ص ص 88،89.

[3]– عبد العظيم رمضان: الوثائق السرية لثورة يوليو، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص10.

[4]– عبدالرحمان الرافعي: ثورة 23يوليو1952م، المصدرالسابق، ص ص88،89.

[5]– محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص23.

[6] – شوقي الجمل: المرجع السابق، ص68.

[7]– عادل غنيم: جمال عبد الناصر وعصره، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2012، ص ص16،17.

الجلاء عن مصر[1], وقد بادرت مصر في أكتوبر سنة 1952م، بإصدار بيان كشف عن الصلات الوطيدة بين البلدين وعن الخير الحقيقي للسودانيين، وجاء في هذا البيان « أن تؤمن مصر بالحرية وتعتبر السيادة على بلادهم إلى يوم تقرير مصيرهم بأنفسهم وإذا ما قرر السودانيون مصيرهم في حرية تامة يحترم قرارهم وأن مصر ترحب بصداقتها على الدوام في أي صورة تختارها عن تقرير المصير وتعمل على التعاون معهم »[2]فقد برهنت مصر بزعامة محمد نجيب و جمال عبد الناصر على صدق إخلاصها بأن قدمت مذكرة للحكومة البريطانية في3 نوفمبر من نفس العام بشأن الحكم الذاتي للسودان [3]، وجاء في هذه المذكرة مايلي: « تؤمن مصر إيمانا وطيدا بحق السودانيين في تقرير مصيرهم وممارستهم له ممارسة فعلية في الوقت المناسب و بالضمانات الكافية، وأهم ماجاء فيها الإتاحة للسودانيين من ممارسة الحكم الذاتي بالكامل وتهيئة الجو المناسب الذي يجب توافره لتقرير المصير».[4]

بحلول شهر جانفي 1953م، سعى رجال الثورة إلى الاجتماع بقيادات العمل السياسي في السودان، وإستجاب الوطنيين من أبناء السودان وقاموا بإرسال وفد للتفاوض حول مسألة الحكم الذاتي بالقاهرة، وفي الأخير نجحت مصر في عقد إتفاق بين الأحزاب السودانية وسجلته في وثيقة وذلك من أجل الإستعانة به في مفاوضاتها مع بريطانيا.[5]

---

[1]– شوقي الجمل: المرجع السابق، ص68.

[2]– عادل غنيم: المرجع السابق، ص ص 16،17.

[3]– نفسه،17.

[4]– عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص509.

[5]– فتح الرحمان الطاهر عبد الرحمان حمد: التطور التاريخي والسياسي للسودان في الفترة من 1953م . 1989م، مجلة بحري . الخرطوم السودان، الساورة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، عدد1، ديسمبر، 2015، ص68.

وفي 12 فيفري 1953م إنتهت المفاوضات بين مصر وبريطانيا وتم التوقيع في القاهرة على إتفاقية السودان حول مسألة الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، حيث نصت على مايلي:

- إعطاء فترة إنتقال من خلالها يتم تصفية الإدارة الثنائية.
- إنتخاب جمعية تأسيسية لتقرير مصير السودان وذلك بالإرتباط مع مصر على صورة ما. [1]
- تشكيل لجنة السودنة تحوي حمسة أعضاء ثلاثة سودانيين وعضو بريطاني وعضو مصر للقيام بسودنة البوليس والإدارة وقوة دفاع السودان وغير ذلك من الوضائف، في مدة لاتتجاوز ثلاث سنوات.
- إعتراف كل من بريطانيا ومصر بحق السودانيين في تقرير مصيرهم.

تعهدت الحكومتان المتعاقدتان على إحترام قرار الجمعية التأسيسية و إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتطبيق هذا القرار.

وأتمت لجنة السودنة عملها يو11 جانفي 1955 وتم إبلاغ دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا بالرغبة في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير.[2]

وفي يوم8 جوان1955 إجتمع مجلس الأمة السوداني ليتخذ أخطر قرار في تاريخ السودان. وقرر المجلس إعلان إستقلال السودان، وتكوين لجنة سيادة خماسية، وإقامة جمعية تأسيسية لتشكيل حكومة إتحادية .[3]

---

[1]– محمد عمر بشير: تاريخ الحركة في السودان(1900–1969م)، تر: هنري رياض وآحرون، الدار السودانية، الخرطوم، السودان، 1978، ص233.

[2]– عبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص361.

[3]– إسماعيل ياغي، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ، الرياض، السعودية،1993، ص66.

وأقر البرلمان السوداني يوم31 ديسمبر1955م الدستور المؤقت الجديد، وفي 19 جانفي 1956م أصبحت السودان مستقلة وعضو في جامعة الدول العربية، وفي يوم 12 نوفمبر 1956 أصبحت عضوا في الأمم المتحدة .[1]

**4) إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية 18 جوان 1953م:**

شهدت مصر حادث من أعظم حوادثها التاريخية شأنا وهو ولادة الجمهورية المصرية، وكان هذا الحادث نتيجة لثورة 23 جويلية 1952م، وثمرة لتطور الشعب وكفاحه على مر السنين، فأعلنت الثورة إلغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية وإنهيار حكم أسرة محمد علي التي تولت حكم مصر قرابة مائة وثمنين سنة.[2]

ففي 18 جوان 1953م أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا لإعلان النظام الجمهوري بمصر، ويتضمن القرار تولي محمد نجيب رآسة الجمهورية، وعدد القرار سلبيات الأسرة التي كانت تحكم البلاد وذكر منها الخيانة وعدم إحترام الدستور والعبودية، وقد أعلن المجلس البيان التالي:

1. نعلن اليوم باسم الشعب إلغاء النظام الملكي، وحكم أسرة محمد علي، إضافة إلى إلغاء الألقاب من أفراد الأسرة الحاكمة.
2. إعلان الجمهورية ويتولى اللواء محمد نجيب قائد الثورة رئاسة هذه الجمهورية.
3. إستمرار هذا النظام طوال فترة الإنتقال، ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في نوع الجمهورية، واختيار الرئيس عند إبرام الدستور الجديد.[3]

---

[1]– عبد الله عبد الرازق إبراهيم: المرجع السابق، ص361.

[2]– عبدالرحمان الرافعي: ثورة23 يوليو 1952م، المصدرالسابق، ص 97.

[3]– محمود شاكر: التاريخ الإسلامي المعاصر واد النيل مصر والسودان 1994–1979م، ط1، ج13، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1991،ص112.

**5) إتفاقية الجلاء19 أكتوبر1954م:**

بعد حل مشكلة السودان دخلت مصر في مفاوضات مع المستعمر الإنجليزي ليحققوا خلم الشعب المصري في الإستقلال التام[1]، وقد إستأنفت هذه المفاوضات في يوم 11 جويلية 1954م بين الجانب البريطاني برئاسة رالف ستيفنسون والجانب المصري برئاسة جمال عبد الناصر، حيث تم فيها إزالة العقبات التي تعترض سبيل المباحثات، وإنتهى الجانبان البريطاني والمصري بتوقيع إتفاقية الجلاء الأولى في 27 جويلية 1954م وقد وقعا الطرفان خلالها على الخطوط الرئيسية للإتفاق الذي يضم المبادئ المقترح إعدادها للإتفاق النهائي لتنظيم الجلاء على أساسيها.

وفي19 أكتوبر1954 تم التوقيع عبى الاتفاق النهائي التفصيلي لتنظيم عملية الجلاء، ولقد نصت الإتفاقية على مايلي[2]:

1. جلاء القوات البريطانية جلاء تاما من الأراضي المصرية وذلك خلال عشرين شهر من تاريخ توقيع هذه الإتفاقية.
2. إلغاء معاهدة26 أوت 1936م وكذلك جميع ماتفرغ عنها من إتفاقات أخرى.[3]
3. تقرر الحكومتان المتعاقدتان الإعتراف بقناة السويس كجزء لايتجزأ من مصر وتعربان عن إحترام الإتفاقية التي تضمن حرية الملاحة في القناة طبقا لإتفاقية القسطنطينية 26 أكتوبر1888م .[4]

---

[1]– شوقي الجمل: المرجع السابق، ص70.

[2]– وفيق عبد العزيز فهمي: المرجع السابق، ص121.

[3]– شوقي الجمل: المرجع السابق، ص70.

[4]– عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص511.

4. تبقى المنشآت والقواعد العسكرية بمنطقة قناة السويس في حالة صالحة للإستعمال مع الإحتفاظ ببعض الخبراء المدنيين الإنجليز لإدارتها وصيانتها.[1]

5. تظل هذه الإتفاقية معمول بها لمدة يبع سنوات من تاريخ التوقيع عليها.[2]

تحقق جلاء المعسكرات البريطانية وبدأت بالمغادرة واحدة تلوى الأخرى حتى تم جلاء البريطانيين عن آخر معقل كانوا يستعمرونه في بور سعيد وهو مبنى البحرية الذي إستلمه الجيش المصري يوم13 جوان 1956م.[3]

وبذلك تكون إتفاقية الجلاء حققت أمنية المصريين الذين كانوا يحلمون بها منذ زمن طويل، وهي جلاء القوات البريطانية، حيث مكنت هذه الإتفاقية مصر من إستعادة سيادتها على أراضيها، وخلصتها من الاحتلال البريطاني الذي إستمر أكثر من 70 سنة.[4]

**6) إقامة جيش قوي:**

أصبح عنصر الجيش يشكل القوة الرئيسية في الحياة السياسية المصرية، مما جعل عملية الاهتمام بالتسلح مركز إهتمام القيادة السياسية الجديدة، حيث أن تعزيز قدرات القوات المسلحة كان بمثابة دعامة أساسية لإستقرار النظام الثوري الجديد في مواجهة أي محاولات من الممكن أن تقوم بها القوى الداخلية المعارضة للثورة [5]، لذلك عمل مجلس قيادة الثورة على بناء جيش قوي[6]وتعزيزه

---

[1]– عبد الرحمان الرافعي: ثورة23 يوليو1952م، المصدر السابق، ص219.

[2]– شوقي الجمل: المرجع السابق، ص70.

[3]– أحمد حمروش: ثورة23 يوليو،المصدر السابق، ص402.

[4]– عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص512.

[5]– ممدوح محمود مصطفى منصورة: الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1996، ص135.

[6]– حسن صبحي: المرجع السابق، ص211.

وتسليحه بطلب السلاح من دول أوربا الشرقية فأرسلت لهم صفقة تشيكية في بداية الأمر تلتها روسية[1]، إضافة إلى إنشاء المصانع الحربية التي أمدت الجيش بالذخيرة والسلاح والعتاد الحربي، وقد أسست هذه المصانع بعد دراسات معمقة، وزودت بأحدث الآلات والمعدات والأجهزة، وحققت الإكتفاء الذاتي في مجال الدفاع الوطني، وخلصت البلاد من إحتكار السلاح الذي كان مفروضا من قبل الإستعمار، والذي كان سببا في هزيمة 1948م.[2]

**7) مساندة حركات التحرر في المنطقة العربية:**

**1. دعم القضية الجزائرية:**

أخذ الدعم المصري للثورة الجزائرية أشكالا عديدة:

- **الدعم في المجال السياسي والدبلوماسي:**

لعبت مصر دورا أساسيا بدعم القضية الجزائرية بشتى الوسائل، حيث فتحت صدرها للجزائريين ودافعت عن قضيتهم، فاتحة لهم المجال لإسماع صوتهم من خلال تأسيس اللجان وفتح المكاتب وكان أهمها تأسيس مكتب المغرب العربي، الذي بدأ نشاطه السياسي من القاهرة، حيث تمثل نشاط هذا المكتب « في عقد ندوات وملتقيات ومؤتمرات للتعريف بالقضايا العربية عامة، والقضية الجزائرية خاصة ودعمها ماديا ومعنويا، وتقوية الروابط الأخوية بين المشرق والمغرب العربي. [3]

[1]– محمود شاكر: المرجع السابق، ص127.

[2]– عبد الرحمان الرافعي: ثورة23 يوليو1952م، المصدر السابق، ص464.

[3]– مريم الصغير: موقف الدول العربية من الثورة الجزائرية (1954–1962م)، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص ص 183،184.

قامت مصر في تدعيم الجزائر من خلال إدراج القضية الجزائرية في المحافل الدولية وضمن جداول أعمال المؤتمرات، ففي مؤتمر باندونغ[1] أفريل1955م تحطمت أسطورة الجزائر فرنسية، حيث يعتبر هذا المؤتمر أول إنتصار دبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، التي أعلنت بيان بأن قادتها الرئيسية في العمل تقوم في مصر، كما كان لمصر دور فعال في تمكين الجزائر من المشاركة في منظمة تضامن الشعوب الآفروآسيوية منذ نشأتها بالقاهرة في شهر ديسمبر1957م.[2]

كما حظيت الجزائر بالدعم الدبلوماسي والسياسي حيث كانت القاهرة مقرا لأول حكومة جزائرية مؤقتة في19 سبتمبر عام1958م، والتي قال عنها جمال عبد الناصر في حديث له مع الصحفي كارانجيا حيث قال: « إن إعلانها في القاهرة هو الدليل الواضح على تأييدنا الكامل لها... وأننا نثق أن إعلانها سيكون كاملا يبعث المزيد من القوة والشجاعة في قلوب إخواننا الجزائريين ».[3]

- **الدعم في المجال العسكري:**

لقد بادرت مصر منذ الوهلة الأولى إلى دعم الثورة التحريرية وإمدادها بالسلاح وذلك منذ أن أصبح الرئيس جمال عبد الناصر على رأس مجلس قيادة الثورة عام1954م، حيث قرر دعم الثورة الجزائرية من البداية حتى النهاية خصوصا في مجال الأسلحة و الذخيرة، وكان يدرك حاجة المجاهدين الكبيرة في هذا المجال لمواصلة مسيرة الثورة بلا توقف، حيث بدأ التحضير لتزويدهم في شهر أكتوبر 1954م، ويأسرع وسيلة ممكنة بإحتياجاتهم الضرورية من الذخائر والمعدات والأسلحة الخفيفة لدعم الولايات الشرقية مع التركيز على منطقة جبال الأوراس الحاكمة والمنيعة التي تستند

[1]– مؤتمر باندونغ: هو مؤتمر تاريخي عقد بمدينة باندونغ الأندونيسية في الفترة الواقعة بين 24.18 أفريل، حضرته 29 دولة أفريقية وآسيوية، وأستبعدت الدول الغربية منه كلما جاء هذا المؤتمر لتعزيز نضال شعوب العالم الثالث من أجل الإستقلال والتخلص من الإستعمار. ينظر؛ عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة،ج1، المرجع السابق، ص490.

[2]– رؤوف عباس: المرجع السابق، ص ص117،118.

[3]– أحمد حمروش: ثورة23 يوليو،المصدر السابق، ص1000.

إليها الثورة كقاعدة لدعم باقي الولايات النضالية ودائرة الإتصال بينهم وبين المشرق العربي، وقد كان المكلف بهذه العمليات القائد أحمد بن بلة الذي قام مع اللجنة المصرية المكلفة بهذا الدعم ودراسة كافة الإمكانيات المتوفرة بالإمداد بالسلاح ووسائل تهريبه في الظروف الصعبة، وإمكانية إختصار نصف الطريق المواصلات وسرعة نقل السلاح إلى الحدود التونسية في طريقها لحدود الليبيين المتخصصين في تهريب السلاح من قاعدة العظم البريطانية ومعسكرات الجيش البريطاني المنتشرة في مختلف أنحاء ولاية برقة.[1]

وفي نفس الوقت عملت الحكومة المصرية على تدريب20 طالب جزائري على حرب العصابات وتطورت حركة المقاومة، ولم يتوقف إمداد مصر بالسلاح لدعم الثورة الجزائرية حيث سلمت مصر دفعات من الأسلحة والذخائر في ديسمبر 1957م وفي جانفي1958م، ولم تتوقف المساعدات والدعم المصري لثوار الجزائريين حتى تم توقيع إتفاق إيفيان في18 مارس1962م وإستمر الدعم بعد ذلك حتى تعريب الشعب الجزائري.[2]

- **الدعم في المجال المالي:**

رغم أن مصر لم تكن تملك نفس الإمكانيات المالية التي تملكها المملكة العربية السعودية ولم يكن قد مر على نجاح ثورتها سوى سنتين فقط إلا أنها بلت كل ما تستطيع من أجل دعم الثورة الجزائرية ماليا وذلك في السر والعلن وهو ماعبر عنه جمال عبد الناصر في قوله: « إن مصر لن تتوانى في دعم الجزائريين الذين هم منا، وجزء من قوميتنا... »[3]، حيث تسلم قادة الثورة مبلغ حوالي 5000 جنيه، كما إن أول صفقة أسلحة من أروبا الشرقية بتحويل مصري بمليون دولار هذا

[1]– فتحي الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1984، ص 53.

[2]– شوقي الجمل: المرجع السابق، ص ص114،115.

[3]– بشير سعيدوني: الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية (1954– 1962م)، مجلة أمارباك، مج 8، عدد26، 2017، ص181.

فضلا عن تخصيص جامعة الدول العربية بداية من سنة 1959م مبلغ 12 مليون جنيه إسترليني كدعم سنوي للثورة .[1]

- **الدعم في المجال الإعلامي:**

لقد كان من أبرز الأعمال التي قام بها الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر بعد ثورتهم ضد النظام الملكي السائد في مصر، هو مبادرتهم إلى تأسيس إذاعة عربية تناضل من أجل العروبة والقومية العربية في سبيل تحقيق الحرية والإستقلال وأطلقوا على هذه الإذاعة إسم " صوت العرب "، وقد لعبت هذه الأخيرة في فترة الخمسينيات من القرن 20م دورا هاما في دعم الشعوب العربية من أجل الحرية والإستقلال.

وقد قام الوفد الجزائري بالقاهرة بالتعليق للمرة الأولى له من إذاعة "صوت العرب" بعنوان"الثورة تتفجر في الجزائر.

كما وجد الطلبة الجزائريون في الجامعات المصرية منبرا لإذاعة القصائد الشعرية والأحاديث إلى الشعب الجزائي المجاهد حيث حصصت إذاعة "صوت العرب" حصة إذاعية منذ الشهور الأولى لإندلاع الثورة الجزائرية عرفت هذه الحصة ب" كلمة الجزائر" [2]

ولم ينحصر الاهتمام بالقضية الجزائرية على الإعلام المسموع فقط وإنما إشتمل على الصحف المصرية كذلك مثل: أسبوعية الرسالة، مجلة الوحدة العربية، حيث لعبت الصحافة المصرية دورا بارزا في مساعدة الثوار وتوصيل صوتهم للعالم، من خلال مواكبة أحداثهم ونقل أخبارهم يوميا: فقد

[1]– بسمة بلعيفة ، وهيبة بن زيان: دور جامعة الدول العربية في دعم القضية الجزائرية1954-1962م، رسالة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016– 2017.، ص60.

[2]– فايزة بكار: دور إذاعة الجزائر الحرة المكافحة في الثورة التحريرية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الأغواط ، الجزائر، عدد23، مارس، 2017، ص ص81،82.

نشرت صحيفة الأهرام في عددها ليوم2 نوفمبر1954م أن فرنسا ترسل إمداد من حراس الأمن وجنود المضلات.[1]

**2. مساندة الثورة اليمنية1962م:**

وقفت ثورة 23 جويلية 1952م إلى جانب ثورة اليمن سبتمبر 1962م التي قامت في ظروف إقليمية صعبة، فقد إنقضت سنة على إنفصال سوريا عن جمهورية مصر، وأصبحت الساحة العربية تعج بالمؤمرات الموجهة ضد مصر خاصة، وقد إستقبلت القاهرة أبناء الثورة اليمنية بترحيب بالغ، خاصة أن الثورة المصرية قد أولت اليمن إهتماما خاصا منذ عام 1952م، فقامت بإرسال بعثة عسكرية إلى اليمن لدعم الجيش اليمني في مواجهة الوجود الإنجليزي في عدن، إضافة إلى إرسالها بعض الطلاب للدراسة بالكلية الحربية المصرية، كما كانت مصر مأوى لبعض عناصر المعارضة اليمنية ضد حكم الإمام، حيث قدمت مصر المساعدات للنظام الجديد عسكريا وتمت تغطية هذه المساعدات بتوقيع إتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين11 أكتوبر1962، وتم تكوين قيادة عسكرية مشتركة، وبذلك أصبح الإعتداء على أي من البلدين إعتداء على الأخر، فضلا عن ذلك قامت مصر بإرسال بعثات فنية وتعليمية وطبية لمساعدة النظام الجديد على بناء أساسيات الدولة الحديثة.[2]

**3. إعلان الجمهورية العربية المتحدة فيفري1958م:**

عندما تعرضت سوريا إلى التهديد بإجتياحها من قبل تركيا والولايات المتحدة الأمريكية سنة1957م، وذلك بإتهامها بالدخول في الحظيرة السوفيتية، فقد كانت مصر لهم بالمرصاد حيث

[1]– عبد الحميد كينا، مصطفى باعول: الدعم المصري للثورة الجزائرية (1954–1962م)، رسالة ماستر، جامعة أحمد درارية، أدرار،2018–2019، ص45.

[2]– رؤوف عباس: المرجع السابق، ص ص118،119.

قدمت المساعدة وذلك بإرسال جيشها إلى سوريا، حيث دفع هذا الموقف المصري، سوريا إلى المسارعة وطلب الوحدة مع مصر، فتم لها ذلك.[1]

وفي 1 فيفري 1958م صدر بيان مشترك قام بإعداده الرءيسان جمال عبد الناصر والقوتلي وتمت إذاعته بصوت صبري العسلي على الجماهير[2]المحتشدة أمام مبنى مجلس الوزراء، حيث أعان فيه أنه تم الاتفاق على أسس الوحدة، وسيجري إستفتاء شعبي في البلدين على قيامها، وفي يوم21 فيفري 1958 أعلنت نتيجة الإستفتاء في كل من مصر وسوريا لصالح قيام الوحدة، ولصالح إنتخاب عبد الناصر رئيسا لها. فأعلنت عن قيام الجمهورية العربية المتحدة وسط موجة عارمة من الفرح والتأييد الشعبي في الوطن العربي بأكمله، وفي مصر وسوريا خاصة التي شهدت مظاهرات تأييد مستمرة وأفراحا ظلت لمدة أسابيع عديدة حيث لم يشهد العرب من قبل هذه اللحظات التاريخية، التي تحققت من خلالها آمال العرب بإقامة أول دولة عربية.[3]

**8) تبني سياسية الحياد وعدم الإنحياز:**

قامت مصر بتأييد قضايا الحرية والإستقلال، والتنديد بإستعمار الشعوب، ورفض سياسة القوة كوسيلة لحل المشاكل الدولية، كما نادت مصر بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز ويظهر ذلك من موقف مصر في مساندة ودعم حقوق الشعوب المظلومة سواء في المؤتمرات الدولية أو الإفريقية أو الأسيوية أو حتى في الأمم المتحدة وتعتبر مصر من الدول المؤسسة لحركة عدم الإنحياز فمشاركتها في مؤتمر باندونغ في أفريل سنة 1955م دليل على ذلك، فهذا المؤتمر لعبت

---

[1]– جمال الدين الآتاسي وآخرون: أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 1999، ص67.

[2]– جمال الدين الأتاسي آخرون: المرجع السابق، ص75.

[3]– نفسه، ص ص75،76.

فيه مصر دورا بارزا حيث يعتبر أول مؤتمر ينجح في إنشاء أسس عادلة لحل مشكلات آسيا وإفريقيا.[1]

## المبحث الثالث :في المجال الاجتماعي والثقافي

### 1) التعليم:

الهيمنة الوطنية في المجال الثقافي لاتقل أهمية وحيوية عن السيطرة على الإقتصاد الوطني، لذلك اتجهت الحكومة المصرية للإقامة كظام تعليمي وطني يضع الأساس الصلب لثقافة وطنية، كان التعليم المصري يتميز بخاصيتين بارزتين: أولاهما ضيث القاعدة بحيث لم يكن ينتفع من الفرص التعليمية المتاحة سوى أبناء الطبقات الميسورة، والخاصية الثانية هي التناقض والتشتت في البرامج والأهداف، فقد كانت هناك أنظمة عدة فرعية متوازية لاترتبط بعضها ببعض من ناحية ولاترتبط بأهداف إنتاجية أو قومية واضحة من ناحية أخرى، كنظام التعليم الديني ( الكتاتيب، المعاهد الدينية، الأزهر )، ونظام التعليم الأجنبي الخاص ( انجليزي، فرنسي، ألماني )، ونظام التعليم العام الحكومي ونظام التعليم العام الأهلي.[2]

ورد في الميثاق لجمال عبد الناصر أن « حق كل مواطن في العلم بقدر مايتحمل استعداد ومواهبه، إن العلم طريق تعزيز الحرية الإنسانية وتكريمها، كذلك فإن العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطني، واضافة أفكار جديدة إليه كل يوم »[3]، بمجيء الثورة انقلب نظام التعليم في مصر، في عصر جمال عبد الناصر رئيس للجمهورية، حيث بات التعليم مجانا في مختلف المراحل بما فيها الجامعات، ولم تعد هناك أي قيود مادية أو اجتماعية تحول بين

[1]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق 310،311.

[2]– مجدي حماد : المرجع السابق، ص ص 185،186.

[3]– جمال عبد الناصر : الميثاق، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص 76.

الموهوبين ومتابعة التعليم، وضمنت الحكومة حق العمل لكافة خريجي المعاهد والجامعات وتراجعت نسبة البطالة ، وأصبح لدى مصر ما يكفيها من الأطباء والعلماء والمهندسين والإداريين، ومايمكن تأمينه أيضا لعدد من الدول العربية الأخرى[1].

وحتى بما تبقى من نظام التعليم الخاص الأجنبي والأهلي بات يخضع لإشرف صارم من طرف الدولة، ويتقيد بالناهج التربوية القومية، ومن حيث قاعدة النظام التعليمي وقنواته فقد فتحت أبواب التعليم على مستوياته كافة لأبناء الشعب بالمجتن، وكان من نتائج ذللك ازدياد عدد التلاميذ والطلاب في مراحل التعليم المختلفة من مليونيين في أوائل الخمسينيات إلى 6 ملايين في أوائل التسعينات، ولكي يغدو تعميم مجانية التعليم واقعا فعليا، وليس مجرد حق شكلي، قامت الحكومة المصرية ببناء المعاهد والمدارس والجامعات على كل تراب الأرض المصرية، وقد فتح كل ذلك قنوات الحراك الاجتماعي والسيولة الطبقية أمام أبناء الفلاحين والعمال الذين عاشوا طويلا على هامش الحياة الاجتماعية والإقتصادية والثقافية المصرية، كان التعليم إحدى الأليات الفعالة، ليس في تعظيم فرص الحياة فقط، وإنما أيضا في بلوغ دفعة أكبر نحو المساوة في فرص الحياة، كانت الحكومة المصرية بعد الثورة تسعى لتحقيق ديمقراطية التعليم فهي الوسيلة التي تمكن من خلاله أبناء الفقراء من شعب مصر من تبلور مكانهم في أجهزة الدولة والمجتمع المدني على حد سواء، وهو ماكان لازما لإستمرار مسير الثورة نفسها.[2]

تطور التعليم بعد ثورة 23 جويلية 1952م كثيرا، وتقدم تقدما عظيما، ففي العام السابق للثورة تم بناء ثلاث مدارس جديدة، لكن في السنوات الخمس الأولى من الثورةكان مجموع مابني من

[1]– أحمد حمروش : قصة ثورة 23 يوليو خريف عبد الناصر، ط2، ج5، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1977م، ص 384.

[2]– مجدي حماد: المرجع السابق، ص ص 187،189.

المدارس 1235 مدرسة، أي بمعدل 248 مدرسة في كل سنة، أنشأت عدة منشأت ومراكز في مجال التعليم منها:

- أنشئ في سنة 1956م المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأدب.
- أنشئ أيضا في سنة 1956م المجلس الأعلى للعلوم ووظيفته رسم الخطط الكفيلة بنشر الوعي الاجتماعي والرياضي والقومي للشباب وحمايتهم من الغنحرافن وأنشأت عدة مراكز وأصبح المركز القومي للبحوث أكبر مجمع للبحوث في الشرق، وقد كانت ميزانية التعليم في سنة 1953م 1954م 26.800.000 جنيه، فصارت في سنة 1957م 45.000.000 مليون جنيه، وواصل عدد المدارس والجامعات والكليات في جميع التخصصات في الزيادة، مثل انشاء سنة 1957م جامعة جديدة في أسيوط وانشاء كلية للبنات بجامعة عين شمس.[1]

**2) الصحة**

ورد في الميثاق لجمال عبد الناصر أن « حق كل مواطن في الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى، وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادي، ولابد أن تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن، في ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة، ولابد من التوسع في التأمين الصحي، حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين»[2]، حيث تحسنت فرص المصريين في الحصول على الغذاء بشكل محسوس في المدة مابين 1952م و1965م، فقد ازداد متوسط عدد السعيرات الحرارية للفرد المصري يوميا من 2300 إلى 2600، وارتفعت نسبة البروتين من 35 غراما إللى 50 غراما، في هذا الصدد وصلت

[1]– عبد الرحمان الرافعي : ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص ص 513،514.
[2]– جمال عبد الناصر : الميثاق، المصدر السابق، ص 76.

تغذية الفرد المصري ألى المستوى العالمي المقبول، كما تحسنت فرص المصريين في التلقي الرعاية الطبية، فقد تصاعد عدد الأطباء من 5000 طبيب سنة 1952م إلى 18000 طبيب سنة 1970م، وتجلى كل ذلك في معدل الوفيات والمتوسط العمري للمصريين، ونقص معدل وفيات الأطفال من 150 الألف إلى 120 الألف، وارتفع المتوسط العمري من 42 سنة إلى 53 سنة في 1970م.[1]

وقد صدر قانون رقم 419 لسنة 1955م بإقامة صندوق للتأمين وأخر للإدخار للعمال، وبموجب هذا القانون أنشأت مؤسسة التأمين والإدخار للعمال، وتضمن القانون التأمين من الشيخوخة والوفاة والعجز كما شمل التأمين من أمراض المهنة والتأمين البطالة وتأمين الصحة. [2]

**3) التنمية الثقافية:**

إزدهرت الثقافة الوطنية بعد ثورة 23 جويلية 1952 بصورة غير مسبوقة، حيث شهدت سنوات الستينات نهضة ثقافية ظهرت ثمرة لإتجاهين مختلفين، فالإتجاه الأول يمثل الإنفتاح على ثقافات العالم بأكمله من خلال حركة واسعة للترجمة شملت الآداب والفنون وعلوم العصر، أما الإتجاه الثاني فهو لإحياء التراث القومي بكل جوانبه العلمية والدينية والفنية والفلسفية، وكانت الحصيلة النهائية لتلاقي هذين الإتجاهين هي تفجير أهم حركة إبداعية فنية وفكرية في تاريخ مصر المعاصر، فشهد المسرح المصري في الستينات أمجد سنواته كلها، إضافة إلى إحياء حركة الفنون الشعبية المصرية[3]، وفي إطار التنمية الثقافية في مصر، أنشأت بعد ثورة جويلية 1952م وزارة الإرشاد القومي في10 نوفمبر 1952م، ومهمتها توجيه أفراد الأمة وإرشادهم إلى ماقد يرفع

[1]– مجدي حماد : المرجع السابق، ص ص 190،191.

[2]– عبدالرحمان الرافعي : ثورة 23 يوليو 1952م، المصدرالسابق، ص 508.

[3]– مجدي حماد: المرجع السابق، ص ص 189،190.

مستواهم الأدبي والمادي، وتقوية شعورهم بالمسؤولية وروحهم المعنوية، وتحفيزهم لمكافحة الآفات الزراعية والعادات المؤذية ولمكافحة الأوبئة،

وتسيير سبل الثقافة الشعبية وتنشيط السياسة في مصر وتنظيمها، وتزود هذه الوزارة الرأي العام العالمي و الدوائر الثقافيى والسياسية بالبيانات والإحصائيات والصور و الأرقام عن حقائق الأمور في مصر[1]، وقد قامت هذه الوزارة بعدة إنجازات أهمها تطوير مشروع الألف كتاب الذي أصدرته الإدارة العامة للثقافة 1957م وقد عملت على أن يشمل المشروع كتبا تمثل المراحل التاريخية المختلفة [ قديمة، متوسطة، حديثة ] إلى جانب كتب ترجمة، وفي مجال المسرح والموسيقى إهتمت الوزارة بفن العرائس ولذا جمعت ثلاث خبيرات رومانيات وزودت فرقة مسرح العرائس بالعديد من الفنانين التشكيليين المصريين وبنصوص عربية كتبها كبار الكتاب وقدم أول عرض لمسرح العرائس بالقاهرة في مارس1959م.[2]

[1]– عبدالرحمان الرافعي : ثورة 23 يوليو 1952م، المصدرالسابق، ص ص76،77.

[2]– عادل غنيم: المرجع السابق، ص ص318،323.

# خاتمة

## خاتمة

من خلال دراستنا لموضوعنا حركة الضباط الأحرار ومشروع بناء الدولة المصرية المعاصرة 1952-1970م توصلنا في ختام هذه الدراسة إلى رصد جملة من النتائج نعرضها على النحو التالي:

- ✓ عانت مصر قبيل قيام حركة الضباط الأحرار العديد من الأزمات والمشاكل السياسية تمثلت في فساد جهاز الحكم وعدم استقراره بسبب الإستعمار البريطاني وتعدد الوزرات.
- ✓ الأثر الكبير الذي تركته خسارة في حرب فلسطين سنة 1948م، خصوصا بعد صفقة الأسلحة الفاسدة، الذي أثر كثيرا في نفوس ضباط وجنود الجيش بإضافة إلى كل من مذبحة الإسماعلية 1952م وحريق القاهرة 26 جانفي 1952م التي نتج عنها خسائر مادية وبشرية من الأهالي.
- ✓ شهد الاقتصاد المصري اختلالا وتدهورا في جميع قطاعاته وذلك بسبب سيطرة كبار ملاك الأراضي الزراعية على جل الأراضي الزراعية في مصر، مما سبب انخفاض الدخل القومي للعامل الزراعي رافقه انخفاض في الإنتاج الصناعين اذ عمدت بريطانيا على بقاء الصناعة المصرية مركزة على انتاج القطن اللازم لمصانعها فقط، إضافة إلى ارتفاع أسعار الحاجيات ومنه غلاء تكاليف المعيشة وازدياد معدل البطالة والزيادة في الإيجارات ونقص رؤوس الأموال وعجز في الميزان التجاري.
- ✓ تدهور الأوضاع الاجتماعية في مصر قبيل ثورة 1952م، وهذا مايدل عليه تفاقم الصراع الطبقي، بسبب سوء توزيع الملكية الزراعية ومنه غياب العدالة الاجتماعية، وثورة الفلاحين والأجراء على كبار الملاك الأراضي والإقطاعيين، وكذا اضطربات العمال.

- ✓ كانت بداية تشكل الضباط الأحرار من الجنود والضباط الذين عانوا في حرب فلسطين 1948م ضد الكيان الصهيوني، حيث تم العبث بحياتهم من خلال تزويدهم بالأسلحة الفاسدة.
- ✓ نجاح الضباط الأحرار في تحقيق تكوين تشكيلهم، بتشكيل اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار، وجعل هدفهم الأول القضاء على الملكية وتخلص من الوجود الإستعمار البريطاني، وانتخب جمال عبد الناصر رئيسا لها
- ✓ كان الضباط الأحرار مشكلون من ضباط الجيش ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة بقيادة جمال عبد الناصر.
- ✓ تعددت أسباب قيام الحركة منها سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية، تمثلت في الاحتلال البريطاني، وعدم استقرار الحكم وفساد الحياة الدستورية بالإضافة على فساد الملك فاروق وحاشيته، واهمال الجيش المصري ومحو هويته الوطنية، زيادة على ذلك هزيمة في حرب فلسطين 1948م، التي أثرت على نفسية الضباط المصريين،وما كشفت عنه من امتداد الفساد إلى الجيش ونظام الحكم، وتدهور الاقتصاد المصري بسبب سيطرة أصحاب رؤوس الأموال والمصالح الأجنبية على المرافق الرئيسية للثروة الاقتصادية، وكذا فقدان العدالة الاجتماعية، وانتشار الفقر وكثرة الجرائم، بالإضافة إلى بعض الظروف التي سارعت من قيامها منها حدوث حريق القاهرة سنة1952م.
- ✓ تمكن الضباط الأحرار من تفجير الثورة في 23 جويلية 1952م، وذلك بعد عدة اجتماعات للهيئة التأسيسية ووضعهم خطة تمكنوا من خلالها من الإطاحة بالنظام الملكي واستيلائهم على السلطة، واجبار الملك فاروق على التنازل وذلك يوم 26 جويلية 1952م.
- ✓ عملت الثورة المصرية على تحسين أوضاعها الداخلية والخارجية، في المجال الاقتصادي من خلال تحقيق الإصلاح الزراعي بإلغاء الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وقرار جمال

عبد الناصر ببناء السد العالي لإستغلال مياه الفيضانات التي تضيع دون استفادة منها، وبتأميم قناة السويس التي نتج عنها العدوان الثلاثي على مصر، حيث كانت أحد أسباب هذا العدوان، كما اهتمت بتطوير الصناعة الثقيلة وصناعية اليدوية.

- ✓ أما في المجال السياسي والعسكري فقد قامت بإلغاء دستور 1923م، لأنه لايتوافق مع أهداف الثورة، حل الأحزاب السياسية في 18 جانفي 1953م، وذلك لتعارضها مع الحياة الديمقراطية السلمية، وإلى جانب ذلك اعترفت بحق السودانيين في تقرير مصيرهم والحكم الذاتي لهم من خلال التوقيع على اتفاقية السودان 12 فيفري 1953م، القضاء على النظام الملكي وحكم أسرة محمد علي التي دامت لقرون وبذلك دخلت مصر فترة جديدة بتبنيها نظام الجمهوري، وحررت البلاد من الإستعمار البريطاني وذلك بتحقيقها اتفاقية الجلاء سنة1954م، كما ساندت حركات التحرر في الوطن العربي، كدعم الثورة الجزائرية سنة1954م ومساندة الثورة اليمنية 1962م ماديا ومعنويا وعرض قضيتهم في هيئة الأمم المتحدة والمحافل الدولية، ووقوفها إلى جانب سوريا عند تعرضها لتهديد تركي بإجتياحها ومنه تحقيق الوحدة المصرية السورية سنة 1958م،ساهمت مصر في تحقيق دعمها لحركات التحرر في افريقيا وأسيا، وتبنيها سياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز إلى أي من الكتليتن الشرقية والغربية، حيث تعتبر مصر من الدول المؤسسة لحركة عدم الإنحياز من خلال مؤتمر باندونغ أفريل 1955م.
- ✓ عملت في المجال الاجتماعي على توحيد النظام التعليمي ومجانيته فقامت ببناء المدارس والمعاهد في أنحاء البلاد المصرية، كما تحسنت فرص المصريين في الحصول على الرعاية الصحية والغذائية أيضا والطبية مما انعكس على معدل الوفيات والمتوسط العمري للمصريين

# الملاحق

الملاحق (01): أنور السادات.

المصدر السابق: محمد حسين هيكل، الصدر السابق، ص 31

الملحق (02): إنذار تنازل الملك فاروق عن العرش.

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائما لشعبنا ونبتغي سعادته وتقدمه

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الحقيقة

ونزولا على إرادة الشعب

قررنا التنازل عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى دولة صاحب

المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه.

صدر بقصر رأس التين في غرة القعدة سنة ١٣٧١ (٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢).

( الصورة الزنكجرافية لتنازل فاروق عن العرش – ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ )

المصدر السابق: عبد الرحمان الرافعي: ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص 42

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولا: المصادر

1- عبد اللطيف بغدادي: مذكرات عبد اللطيف بغدادي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر،1977م.

2- الرافعي عبد الرحمان: مقدمات ثورة يوليو23يوليو سنة 1952،ط3،دار المعارف، القاهرة، مصر، 1987م.

3- الرافعي عبد الحمان: ثورة 23يوليو 1952م تاريخنا القومي في سبع سنوات1952م-1959م،دار المعارف ، القاهرة، مصر ،1989م.

4- السادات أنور: البحث عن الذات ،ط3، المكتب المصري، القاهرة، مصر، 1965م.

5- السادات أنور: قصة الثورة كاملة، دار الهلال، القاهرة، مصر،1965م.

6- ثروت محمد : شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب، ط1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر 2002م.

7- حمروش أحمد: ثورة يوليو،ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1992م.

8- حمروش أحمد: ثورة يوليو وعقل مصر، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1985م.

9- حمروش أحمد : قصة ثورة 23 يوليو خريف عبد الناصر، ط2، ج5، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1977م.

10- حمودة حسين:أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، 1985م.

11- عبد الناصر جمال: الميثاق، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

12- عوف أحمد: أحوال مصر من عصر الى عصر، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

13- فوزي محمود : حكام مصر عبد الناصر، ط1، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، مصر ، 1997م.

14- فهمي فاروق: اغتيال عبد الحكيم عامر، ط1، شركة دار الإشعاع للطباعة، القاهرة، مصر.

15- محيي الدين خالد: الان أتكلم،ط1،مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر،1992م.

16- نجيب محمد : كنت رئيسا لمصر ، ط2، المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر، 1973م.

17- نجيب محمد: كلمتي للتاريخ، ط3، المكتب المصري الحديث، 2011م.

18- هيكل محمد حسنين : خريف الغضب، ط7، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،بيروت، لبنان، 1983م.

**ثانيا: المراجع**

1- إبراهيم عبد الله عبد الرزاق ، شوقي الجمل: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع،القاهرة ،مصر، 1997م.

2- إمام عبد الله: الناصرية ( دراسة بالوثائق في الفكر الناصري )، دار الوطن العربي، 1985م.

3- الآتاسي جمال الدين وآخرون: أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 1999م.

4- الأنصاري ناصر ، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1993م.

5- البشيري طارق ، الديمقراطية ونظام 23يوليو1952.1970، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1987م.

6- البشيري طارق: الحركة السياسية في مصر1945.1953م،ط2،دار الشروق، القاهرة، مصر، 2002م.

7- التكريتي بثينة عبد الرحمان : جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000م.

8- الجمل شوقي ،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم:تاريخ مصر المعاصر، الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، مصر ، 1997م.

9- الجوادي محمد: عبد اللطيف البغدادي شهيد النزاهة الثورية، ط1، دار الخيال، القاهرة، مصر.

10- فتحي الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1984م.

11- عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، دار المسيرة، بيروت، لبنان.

12- السروجي محمد: دراسات في تاريخ مصر والسودان، ط1، دار العلم، الإسكندرية، مصر1998م.

13- السيد عاطف: عبد الناصر وأزمة الديمقراطية، مكتبة الإسكندرية ،مصر، 2002م.

14- الصغير مريم: موقف الدول العربية من الثورة الجزائرية (1954.1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2012م.

15- النمنم حلمي: سيد قطب وثورة يوليو، د،ط، هيرين للنشر والمعلومات، القاهرة، مصر، 1999م.

16- ب،ج فاتيكوتس: جمال عبد الناصر وجيله، تق: إلياس سحاب، تر: سيد زهران، د،ط، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992م.

17- بشير محمد عمر: تاريخ الحركة في السودان( 1900.1969)، تر: هنري رياض وآخرون، الدار السودانية، الخرطوم، السودان، 1978م.

18- حماد مجدي: ثورة 23 يوليو 1952م، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1993م.

19- جلاب فيلب: هل نهدم السد العالي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1985م.

20- جلال أمين: ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن1945.1995: د،ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

21- رمضان عبد العظيم: الوثائق السرية لثورة يوليو، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م.

22- سالم لطيفة محمد: أزمة السويس ( جذور، أحداث، نتائج من 1954. 1957م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1996م.

23- شاكر محمود: التاريخ الإسلامي " التاريخ المعاصر واد النيل مصر والسودان 1924م . 1979م، ط1،ج13 المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1991م.

24- صبحي حسن : اليقضة القومية الكبرى يوليو1952م، ط1، دار المعارف، مصر، 1965م.

25- صفوت محمد مصطفى: إنجلترا وقناة السويس (1804م1956م)، المكتبة التجارية الكبرى، الإسكندرية، مصر، 1956م.

26- عباس رؤوف ، ثورة يوليو(ايجابياتها و سلبياتها بعد نصف قرن)، دار الهلال، القاهرة، 2003م.

27- عبد المجيد مصطفى وآخرون: ثورة يوليو والحقيقة الغائبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1967م.

28- عبد الغني عاطف: الإنقلاب على ثورة يوليو، ط1، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، مصر، 2002م.

29- عفبفي الهام محمد السيد : معركة بناء السد العالي وتأثيره الاقتصادي 1952. 1987م، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، 2009م.

30- عمر عمر عبد العزيز: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر1517.1952، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

31- غنيم عادل: جمال عبد الناصر وعصره، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2012م.

32- فرجاني خيري أبو العزايم ، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية.

33- فهمي وفيق ، قضية الجلاء ( ثورة23يوليو1952)، الدار القومية للطباعة والنشر،د.ت.

34- كامل رشاد: حياة المشير عبد الحكيم عامر، ط1، دار الخيال، القاهرة، مصر،2002م.

35- منتصر صلاح: من عرابي إلى عبد الناصر، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003م.

36- محمود ممدوح مصطفى منصورة: الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة،مصر، 1996م.

37- ياغي إسماعيل ، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ، الرياض، السعودية،1993م.

38- يونان رفعت: محمد نجيب زعيم ثورة أم واجهة حركة، دار الشروق، القاهرة،مصر،2008م

**ثالثا: الرسائل الجامعية.**

**1**- بلعيفة بسمة، بن زيان وهيبة: دور جامعة الدول العربية في دعم القضية الجزائرية 1954-1962م، رسالة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.2017م.

2-كينا عبد الحميد ، باعول مصطفى: الدعم المصري للثورة الجزائرية (1954-1962م)، رسالة ماستر، جامعة أحمد درارية، أدرار،2018-2019.

**رابعا: المجلات**

1- الجبوري يوسف محمد عيدان ، تنظيم الضباط الاحرار في مصر وقيام ثورة23يوليو 1952، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج5، عدد2، أيلول، 2008م.

2- الزهيري محمد جابر السيد : ثورة 23 يوليو 1952 والقطاع العام ( 1952م- 1970م )، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مج7، عدد50، جويلية، 2019م.

3- بكار فايزة: دور إذاعة الجزائر الحرة المكافحة في الثورة التحريرية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الأغواط ، الجزائر، عدد23، مارس، 2017م.

4- جواد احمد هاشم: تنظيم الضاط الأحرار في مصر وحركة يوليو 1952م،مجلة جامعة بابل ، مج18،عدد2، العراق، جوان ،2010م.

5- سعيدوني بشير: الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية (1954.1962م)، مجلة أماراباك، مج8، عدد26، 2017م.

6- عبد العاطي أيمن: شخصية العدد الزعيم محمد أنور السادات، مجلة افريقيا قارتنا، عدد8، مصر، نوفمبر، 2013م.

7- عبد الرحمان حمد فتح الرحمان الطاهر: التطور التاريخي والسياسي للسودان في الفترة من 1953م . 1989م، مجلة بحري . الخرطوم السودان، الساورة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، عدد1، ديسمبر، 2015م.

8- . مهدي مازن ، عبد الرحمان الشمري:موقف الطلبة المصريين من حريق القاهرة عام 1952م، مجلة الأستاذ، مج1، عدد205، اشراف: حسين علي عبد الحسين.

**خامسا: الموسوعات**

1- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسية،ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

2-عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ،ج3، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، لبنان.

3-عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة ،ج2، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، لبنان.

4- معدي الحسيني الحسيني : موسوعة أشهر الثوار في العالم، ط1، دار النهار للنشر والتوزيع، مصر.

5- موسى رؤوف سلامة: موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، ط1، دار ومطابع المستقبل بالفجالة والإسكندرية، مصر ، 2002م.

6- نصار حسن محمد : الموسوعة العربية المسيرة، ط3، مج1، شركة أبناء شريف النصاري للنشر والتوزيع، لبنان، 2009م.

# الفهارس

| فهرس المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | 3 |
| **شكر وعرفان** | 4 |
| **مقدمة** | أ |
| **الفصل التمهيدي: الأوضاع العامة لمصر قبيل ثورة 1952م** | |
| **المبحث الأول:الأوضاع السياسية** | 8 |
| **المبحث الثاني:الأوضاع الاقتصادية** | 15 |
| **المبحث الثالث: الأوضاع الإجتماعية** | 18 |
| **الفصل الأول : أحداث حركة 23 جويلية 1952م** | |
| **المبحث الأول :تنظيم الضباط الأحرار:** | 22 |
| – ملامح تشكيل الضباط الأحرار: | 22 |
| – تكوين الضباط الأحرار: | 23 |
| – اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار: | 25 |
| – أهم الضباط الأحرار : | 28 |
| **المبحث الثاني:أسباب حركة 23 جويلية1952م** | 35 |
| – الأسباب السياسية: | 35 |
| – الأسباب العسكرية: | 37 |
| – الأسباب الاقتصادية: | 39 |
| – الأسباب الاجتماعية: | 41 |
| **المبحث الثالث: مجريات حركة 23 جويلية 1952م** | |
| – مرحلة التمهيد والإعداد للثورة: | 43 |
| – مرحلة التخطيط: | 47 |
| – مرحلة إنطلاق الثورة: | 48 |
| **الفصل الثاني: إنجازات حركة 23 جويلية 1952م** | |
| **المبحث الأول: في المجال الاقتصادي** | 54 |
| – قانون الإصلاح الزراعي : | 54 |
| – استصلاح الأراضي: | 55 |
| – انشاء السد العالي: | 56 |
| – تأميم قناة السويس 1956م: | 58 |
| – الصناعة : | 61 |
| **المبحث الثاني: في المجال السياسي والعسكري** | 62 |

| | |
|---|---|
| – إلغاء دستور سنة1923م: | 62 |
| – حل الأحزاب السياسية 18 جانفي1953م: | 63 |
| – إتفاقية السودان 12 فيفري 1953م: | 64 |
| – إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية 18 جوان 1953م: | 67 |
| – إتفاقية الجلاء19 أكتوبر1954م: | 68 |
| – إقامة جيش قوي: | 69 |
| – مساندة حركات التحرر في المنطقة العربية: | 70 |
| – تبني سياسية الحياد وعدم الإنحياز: | 76 |
| **المبحث الثالث :في المجال الاجتماعي والثقافي** | 76 |
| – التعليم: | 76 |
| – الصحة | 78 |
| – التنمية الثقافية: | 79 |
| **الخاتمة:** | 82 |
| **الملاحق** | 88 |
| **قائمة المصادر والمراجع:** | 90 |
| **فهرس الموضوعات:** | 99 |